المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.

العدد العاشر
يونيو ٢٠٢٥

المعهد العربي لإنماء المدن

إعادة إعمار المدن العربية والتعافي بعد الأزمات

مقابلات
سعادة مدير عام بلدية الموصل حول تجربة المدينة في التعافي وإعادة الإعمار

رؤى حضرية
آراء الخبراء حول إعادة الإعمار والتعافي الحضري

أدلة التعافي وإعادة الإعمار

حراك المدن
مشاريع ومبادرات التعافي وإعادة الإعمار لتعزيز قدرة المدن على مواجهة الكوارث الطبيعية

MUDUNUNA

إن الآراء الواردة في مجلة مدننا لا تعكس آراء المعهد العربي لإنماء المدن.

تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من
خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع
araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban
@arab_urban_sa
/araburban
/araburban
/@arab_urban

العدد العاشر

إعادة إعمار المدن العربية والتعافي بعد الأزمات

تم إعداد هذا العدد من نشرة مدننا بالشراكة مع وحدة الحد من مخاطر الكوارث بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

فريق التحرير

د. أنس المغيري | المشرف العام

د. زياد علم الدين | رئيس التحرير

ميشيل إعجاز | مدير التحرير

خالد خيري | اخصائي أول ترجمة
السيدة فادوما علي | اختصاصي برنامج بإدارة الحد من مخاطر الكوارث، اليونسكو
السيد سويتشيرو ياسوكاوا هو رئيس وحدة الحد من مخاطر الكوارث، قطاع العلوم الطبيعية، اليونسكو
السيدة بولينا روزانوفا | متدربة بوحدة الحد من مخاطر الكوارث، اليونسكو

MUDUNUNA

الغلاف الأمامي

محمد حمدي | مسابقة المعهد للتصوير الفوتوغرافي "عيش المدينة"

اليمن
جميع الحقوق محفوظة
©٢٠٢٥ وحدة التراث الثقافي - الصندوق الاجتماعي للتنمية - اليمن

١
افتتاحية

٦ خطط مبتكرة لإعادة إعمار المدن والتعافي بعد الأزمات

٢
مقابلات

٩ لقاء مع المدير العام لبلدية الموصل، المهندس عبد الستار الحبو، حول تجربة المدينة في النهوض وإعادة الإعمار

٣
رؤى حضرية

١٦ التكامل بين سياسات الحد من مخاطر الكوارث وإعادة الإعمار

١٨ نحو يمن مزدهر: جهود البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في البناء والتنمية

٢٠ الأدلة الإرشادية للتعافي الحضري وإعادة إعمار المدن

٤
حراك المدن

٢٤ دروس مستفادة من تجارب جدة، ودبي، ودرنة: إدارة الفيضانات في المناطق الحضرية

٢٦ أهمية إعادة التأهيل الحضري: الحفاظ على التراث في شبام وزبيد باليمن

٢٨ التعافي الحضري في مدن سوريا ولبنان

٣٠ نماذج يحتذى بها من الجزائر والمغرب: الصمود الحضري في مواجهة الزلازل

٣٢ سياسات مدينة حماة في تعزيز المرونة والتأهيل الحضري التشاركي

٣٤ إعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في لبنان

٥
أخبار المعهد

٣٧ المعهد يوقع اتفاقية المقر مع وزارة الخارجية السعودية

٣٨ الرياض تختتم منتدى حوار المدن العربية الأوروبية

٤٠ المعهد يوقّع ثلاث اتفاقيات استراتيجية في منتدى حوار المدن العربية الأوروبية

٤٣ حفل عشاء بمقر المعهد لرؤساء وفود حوار المدن العربية الأوروبية

٤٤ المعهد يشارك في الدورة التاسعة من مؤتمر الدار البيضاء للمدن الذكية

٤٥ المعهد يطلق تقرير "بناء جسور التواصل بين المدن، والبحث عن حلول للتحديات المشتركة"

٤٦ ورشة تدريبية بعنوان "إدارة الأصول وخصخصة الخدمات"

٤٧ ورشة تدريبية بعنوان "إعداد الخطط التنفيذية والمحافظ الرأسمالية"

٤٨ سلسلة لقاءات "حراك المدن"

افتتاحية

خطط مبتكرة لإعادة إعمار المدن والتعافي بعد الأزمات

د. زياد علم الدين - رئيس التحرير

لطالما كانت الأزمات من العوامل المؤثرة في النسيج العمراني للعديد من المدن في العالم وجزءًا لا يتجزأ منها، وفي أغلب الأحيان تكون هذه الأزمات حصيلة الكثير من الكوارث الطبيعية والصراعات والاضطرابات الاقتصادية. ولو تمعنّا في هذا الأمر نجد أنّ جوهر مرونة المدينة لا يكمن في مدى تحملها للصدمات فقط، بل في إمكاناتها وقدرتها على الاستجابة السريعة للأزمات والتغلب عليها، وإشراك مجتمعاتها في عملية إعادة الإعمار، وتحويل ما تسببت به الأزمات من ضرر إلى فرصة لإحداث تحول شمولي.

ففي حالة بعض المدن العربية التي عانت من أزمات، نجد أن خططها للتعافي تنحصر في الحلول كإزالة الأنقاض، وإصلاح البنية التحتية، واستعادة الخدمات لدفع العجلة الاقتصادية، لكن هذا النهج التقني والمبني على تحسين الفرص الاستثمارية، رغم أهميته، قد يغفل الجوانب الأوسع والأعمق كالهُوية الثقافية، والانتماء، والذاكرة، ومصادر الرزق. لذا، فإنّ التعافي الحقيقي يتطلب نموذجاً يضع الإنسان أولاً، ويبتعد كل البعد عن استغلال جهود إعادة الاعمار وتحويلها إلى عمليات تجميلية وموضعية تغير من الوجه الحضاري للمدينة.

ويمكن في هذا المجال النظر إلى العديد من أمثلة التعافي بعد الأزمات التي ركزت على تشييد المباني والمنشآت القائمة سابقاً دون إشراك السكان المحليين الذين كانوا يعتبرون تلك الأماكن موطناً لهم. حيث نجد أن خطط التعافي، دون مشاركة فعّالة من قبل المستفيدين وتجاهل الاحتياجات والسياقات المحلية، غالباً ما تؤدي إلى إنتاج مشاريع عمرانية مهجورة، تفتقر إلى الحيوية الاجتماعية. وبالتالي، تصبح إمكانية التعافي الوجه الآخر لتعميق الأزمة بدلًا من تجاوزها.

ومع ذلك، فقد بدأت تظهر بوادر التغيير في المدن التي تعرضت إلى أزمات في المنطقة العربية، حيث تزايد الاعتراف بضرورة أن تكون خطط التعافي قائمة على التشاركية ومراعية للسياقات المحلية. وهذا لا يعني فقط إشراك السكان في مرحلة التصميم وصنع القرار، بل يشمل أيضًا الأخذ بالاعتبار متطلبات شرائح المجتمع كافة، بما في ذلك النازحين واللاجئين، والأُسر التي تعيلها النساء. وتبعاً لذلك، فإن خطة التعافي ليست مجرد مرحلة تأتي لاحقاً أو سلسلة من الخطوات التكنوقراطية، بل عملية اجتماعية تبدأ مع الاستجابة الأولية للأزمة وتستمر إلى أن تزول آثارها.

ويتناول هذا العدد من "مدننا" رؤى وتجارب رائدة حول التعافي وإعادة الإعمار عقب وقوع الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع البشر من خلال تسليط الضوء على الجهود المبذولة في هذا الشأن. وفي الحوار الذي أجريناه مع المدير العام لبلدية الموصل سعادة المهندس عبد الستار الحبو عن تجربة البلدية في التعافي وإعادة الإعمار، كشف سعادته عن

الرؤية التنموية الحالية للمدينة، التحديات، والتحولات الكبيرة التي شهدتها خلال العقود القليلة الماضية، كما أشار الحبو إلى الدور البارز الذي قادته الجهود التعاونية مع المنظمات المحلية والعالمية في عملية إعادة إعمار الموصل، بالإضافة إلى أبرز الدروس المستفادة التي يمكن أن تستخلصها المدن الأخرى من هذه التجربة.

ومن خلال "رؤى حضرية"، يقدم السيد سويشريو ياسوكاوا رئيس وحدة الحد من مخاطر الكوارث باليونسكو لمحة عامة عن أهمية تكامل الحد من مخاطر الكوارث مع إعادة الإعمار لتحقيق المرونة عقب وقوع الكوارث الطبيعية، وكيفية إعادة إعمار المناطق المتضررة بهدف العودة إلى المسار الطبيعي. وفي مقاله، يُسلّط المهندس حسن العطاس الضوء على الدور المحوري للبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن من خلال المشاريع والمبادرات التنموية التي تلامس حياة السكان بشكل مباشر، ودوره في المساهمة في تحسين وتطوير البنى التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية، ودعم الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وبناء الشراكات الدولية، تعزيزًا للتكامل وجهود التنمية والإعمار.

كذلك تستعرض "مدننا" أربعة أدلة أعدتها منظمات دولية حول التعافي وإعادة الإعمار إدراكًا مِنّا لأهمية تسيير تبادل المعرفة حول هذا الموضوع، وكيفية التعامل مع الجوانب المختلفة من التعافي وإعادة الإعمار للمدن، بهدف توفير مصادر مرجعية لمساعدة البلديات في استيعاب الإجراءات اللازمة وتعزيز المرونة والتنمية المستدامة عقب وقوع الكوارث والأزمات.

وتسلط النشرة الضوء على التخطيط التشاركي للتعافي الحضري الذي تبنته بعض المدن العربية مما ساهم في تخطي تلك الأزمات. فقد برزت دروس مستفادة من تجربة مدينة جدة في كيفية التعاطي مع الكوارث الطبيعية عقب الفيضانات التي تعرضت لها المدينة في عام ٢٠٠٩م، ثم عام ٢٠٢٢م، حيث نفذت المدينة مشاريع كبرى لإصلاح البنية التحتية، وتركيب أنظمة إنذار مبكر، وتدريب فرق متخصصة على الاستجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن الفيضانات، وقدمت برامج وحملات توعوية للسكان ومساعدة المتضررين منهم. وفي حالة دبي، أدت العاصفة المطرية في ٢٠٢٤ إلى تطوير المدينة لمخطط شامل للتصدي للفيضانات ودرء مخاطرها بهدف تحسين أنظمة الجريان السطحي، وأنظمة التصريف المستدامة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

أما فيما يتعلق بمدينة درنة، التي عانت بشدة من أضرار ومخاطر الفيضانات المصاحبة لعاصفة دانيال في ٢٠٢٣، والتي أدت إلى دمار البنية التحتية. وفي إطار الجهود التي بُذلت للحد من المخاطر، تم إعادة إعمار المدينة من خلال إعادة بناء المنازل، والمدارس، والطرق، والجسور بمشاركة أصحاب المصلحة والسكان. كما تم من خلال هذه النشرة تسليط الضوء على مدينتي شبام وزبيد ومختلف الأنشطة والجهود التي بذلت بهدف ترميم عناصر التراث العمراني وتحسين الاقتصادات المحلية.

وتتناول النشرة مختلف البرامج التي نُفذت في كل من مدينتي التل وحماة وقرية معربا في سوريا، ومدينة بيروت، حيث يتم طرح الأفكار المتعلقة بكيفية تدخل هذه المدن في مجالات الرعاية الصحية العامة، والتعليم، وإدارة النفايات الصلبة لدفع عجلة التعافي من خلال إشراك المجتمعات في هذه المدن. وإلى جانب ذلك، فقد برزت تجربتا الجزائر والمغرب في عملية إعادة الإعمار ودعم المجتمعات المتضررة من خلال إشراكهم في اتخاذ التدابير الاستباقية في التخفيف من المخاطر وتعزيز المرونة. حيث تُعدّ الدروس المستخلصة من تلك التجربتين نماذج مهمة يُحتذى بها في دمج الابتكار، والمشاركة المجتمعية، والاستدامة في استراتيجيات إدارة الكوارث حول العالم. وتتطرق النشرة إلى عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين في لبنان التي تُعدّ إنجازًا بارزًا في التصميم والتخطيط التشاركي، حيث تم اختيار هذا المشروع ضمن أبرز عشرة مشاريع مؤهلة للحصول على جائزة الآغا خان للعمارة عام ٢٠١٠.

وتغطي هذه النشرة خبر تشريف نائب أمير منطقة الرياض لحفل عشاء رؤساء وفود منتدى حوار المدن العربية الأوروبية في مقر المعهد في الرياض، بالإضافة إلى مجموعة من الإنجازات التي توجت أنشطة المعهد العربي لإنماء المدن أبرزها إطلاق المعهد تقريرًا بعنوان "بناء جسور التواصل بين المدن، والبحث عن حلول للتحديات المشتركة". كما عقد المعهد ورشتين تدريبيتين في "إدارة الأصول وخصخصة الخدمات" و"إعداد الخطط التنفيذية والمحافظ الرأسمالية"، إضافة إلى مشاركة المعهد في الدورة التاسعة من "Casablanca Smart City" لتعزيز الحوار الإقليمي حول التحول الرقمي والحوكمة التشاركية، في الدار البيضاء بالمغرب.

وختامًا، فقد نظم المعهد اللقاء الرابع عشر ضمن سلسلة لقاءات حراك المدن حول "الهيمنة الحضرية في العالم العربي: أسبابها، ومظاهرها، وتداعياتها التنموية"، حيث تم التطرق إلى دور الرؤية الاستراتيجية في تعزيز المدن من خلال دعم التخطيط المتوازن، وإشراك المجتمع المحلي، وربط السياسات الحضرية بأهداف التنمية المستدامة.

مقابلات

لقاء مع المدير العام لبلدية الموصل

المهندس عبد الستار الحبو

حول تجربة المدينة في النهوض وإعادة الإعمار

المهندس عبد الستار الحبو، المدير العام لبلدية الموصل، يُعد من القامات الإدارية البارزة التي تركت بصمة واضحة في الإدارة الحكومية والخدمية على مدى أكثر من ربع قرن. تولّى إدارة بلدية الموصل أربع مرات، كما شغل مناصب عليا في عدد من المؤسسات الحكومية الخدمية، ما منحه خبرة عميقة وفهماً شاملاً لمفاصل العمل البلدي بجوانبه الفنية، الإدارية، والقانونية. يتمتع برؤية استراتيجية تنبع من إيمانه العميق بأهمية الانتقال من النمط التقليدي في الإدارة إلى أنظمة حديثة تقوم على مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتعتمد التحول الرقمي وأتمتة الإجراءات كأدوات لتطوير الأداء وتحسين مستوى الخدمات.

ورغم خبرته الطويلة، يتميّز المهندس الحبو بـ فكر شبابي متجدد، ويُعرف بدعمه المتواصل للطاقات الشابة وتمكينهم في مواقع المسؤولية، إيماناً منه بأن الشباب هم ركيزة التغيير وأدوات البناء الحقيقي لمستقبل المدن. تفكيره لا يقتصر على إدارة الواقع، بل يمتد إلى إعادة تشكيل البنية المؤسسية على أسس عصرية، ترفع من قيمة المواطن، وتضع الخدمة العامة في صدارة الأولويات، ضمن إطار من الشفافية، الكفاءة، والاستدامة.

المهندس عبد الستار الحبو
المدير العام لبلدية الموصل

تُعدُّ مدينة الموصل مثالًا نشطًا لمبادرات إعادة الأعمار والتعافي وإحيائها وأهمية دورها في تعزيز جودة حياة السكان. وباعتبارها أكثر المدن العراقية حيويةً من الناحية الثقافية، إلا أنها عانت من دمار هائل جرّاء الاضطرابات التي شهدتها المدينة سابقًا، وعقب زوال هذه الاضطرابات وعودة الاستقرار إليها، بذلت الموصل جهودًا مكثفة بالتعاون مع عددٍ من المنظمات الدولية والجهات الحكومية بهدف إعادة إعمار المدينة وتعافيها. وفي هذا العدد من نشرة "مدننا"، نجري نقاشًا مستفيضًا مع معالي محافظ الموصل لنتعرف من خلاله بالتفصيل على مسيرة المدينة نحو تحقيق إعادة الإعمار والتعافي، بالإضافة إلى تطلعاتها المستقبلية.

بصفتكم مديرًا عامًا لمدينة الموصل التي شهدت عددًا من التحديات ومرت بتحولات كبيرة خلال العقود القليلة الماضية، ما هي الرؤية التنموية الحالية للمدينة؟

بلدية الموصل؛ أقدم بلديات العراق، تأسست سنة (١٢٨٥هـ - ١٨٦٩م)، تولّى إدارتها رؤساء ومدراء تركوا، أعمالاً وإنجازات لها الاثر الواضح في المدينة ومنها لاتزال شاخصة حتى الآن.

بلغ عدد رؤساء ومديري البلدية منذ تأسيسها عام ١٨٦٩م حتى الآن خمسة وأربعين، وأولهم هو السيد حسن بك بن محمد سعيد باشا آل ياسين أفندي المفتي وآخرهم محدثكم المهندس عبد الستار خضر الحبو، إذ تولّيت إدارتها اربع مرات، آخرها منتصف عام ٢٠٢١ وحتى الآن.

وعلى مرّ العقود، شهدت البلدية تطورًا كبيرًا، إذ تجاوز عدد موظفيها اليوم ٧,٠٠٠ موظفًا تقريباً، وتوسعت مسؤولياتها لتشمل قطاعات حيوية كالسكن، والصناعة، والسياحة،

صورة جوية للساحل الايمن من مدينة الموصل يظهر بها متنزه باب الطوب وبناية بلدية الموصل قيد التنفيذ
©٢٠٢٥ بلدية الموصل

والترفيه. فقد تم إنشاء قرى سياحية حديثة، ومدن ألعاب، ومساحات خضراء وحدائق تخدم المجتمع المحلي وتُسهم في تحسين جودة الحياة.

أما الرؤية التنموية لمدينة الموصل اليوم، فهي أن تكون المدينة مركزًا رائدًا على مستوى العراق في مجال الخدمات البلدية والتنمية المستدامة. ونحن نطمح إلى تحقيق مستوى عالٍ من الرفاه الاجتماعي من خلال تقديم خدمات نوعية، تعتمد على مبادئ الحوكمة الرشيدة والكفاءة المؤسسية. كما نحرص على تفعيل التكامل مع مختلف القطاعات العامة والخاصة لتحقيق التنمية الشاملة.

الموصل ليست مجرد مدينة خدمية، بل نراها مركزًا واعدًا للسياحة، والزراعة، والاقتصاد، لما تملكه من مقومات فريدة. فهي من أقدم المدن التاريخية المأهولة في العالم، ويقطنها اليوم أكثر من ٣,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ضمن محافظة نينوى التي تضم نحو ٥,٢٥٠,٠٠٠ نسمة. وتحتضن المدينة مساحات زراعية شاسعة تُقدر بنحو ٧,٥ مليون دونم، ويخترقها نهر دجلة الذي يقسمها إلى جانبيها الأيسر والأيمن، ما يمنحها بُعدًا بيئيًا وجغرافيًا مميزًا يُمكن البناء عليه في مسيرة الإعمار والتنمية.

ونحن في بلدية الموصل نؤمن بأن التحديات الكبرى التي مرت بها المدينة تحتم علينا أن نعمل برؤية واضحة، وإرادة صلبة، لبناء مستقبل أفضل يليق بتاريخ الموصل ومكانتها.

هنالك العديد من العوامل التي تؤدي أدوارًا مؤثرة في عملية إعادة بناء المدينة، بما في ذلك التمويل، والإرادة المؤسسية، والمسؤوليات الاجتماعية، والحفاظ البيئي، ما هي التحديات الجوهرية الملحة التي واجهها سعادتكم خلال عملية إعادة الإعمار، وكيف تصديتم لها؟

واجهنا تحديات جسيمة تمثلت في حجم الأضرار الكبيرة التي طالت كل مفاصل الحياة، وجعلت المدينة في حكم المنكوبة بنسبة ١٠٠٪. فقد تنوعت التحديات ما بين شُحّ التمويل، وكميات الأنقاض والمخلّفات المنتشرة في كل مكان، فضلاً عن التدمير الكامل للبنية التحتية، وخصوصًا المدينة القديمة، بالإضافة الى فقدان أكثر من ٩٠٠ آلية خدمية تخصصية بعد تضررها كنتيجة للأعمال الارهابية، بالإضافة إلى الأضرار التي طالت ١٠ جسور رئيسة، وتضرر المرافق والمؤسسات الحكومية بشكل شبه كلي.

وأمام هذا الواقع الصعب، استندنا أولاً إلى إرادتنا الذاتية كمؤسسة محلية تتحمل مسؤولياتها، وفعّلنا كافة الجهود المؤسسية، بالتوازي مع انفتاحنا على دعم المجتمع الدولي. فقد تلقينا دعماً نوعيًا من عدد من المنظمات الدولية الفاعلة، وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وموئل الأمم المتحدة (UN-Habitat)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، بالإضافة إلى عددٍ من الشركاء الدوليين الآخرين، والدعم الحكومي.

وبفضل هذا التعاون، تمكّنا من إعادة الاستقرار الكامل إلى المدينة في عام ٢٠٢٠، وبدأنا بعد ذلك مباشرةً مرحلة الإعمار

وإعادة البناء. وشملت جهودنا إزالة أكثر من (٩) ملايين متر مكعب من الأنقاض، وإزالة أكثر من ٧,٥٠٠ مركبة محترقة، ومعالجة آثار أكثر من ٣٠٠٠ عملية تخريبية تضررت منها الشوارع والأحياء، وإعادة بناء ١٠ جسور، مع إنشاء جسرين جديدين على نهر دجلة لربط جانبي المدينة.

وعلاوة على ذلك، تم رصف وتبليط ما يزيد عن (٧) ملايين مترٍ مربعٍ من الطرق، مع إعطاء الأولوية للمناطق المتضررة والمدينة القديمة، التي نعمل على إحيائها بروح تراثية توازي قيمتها التاريخية.

ولقد شكّلت هذه المرحلة اختبارًا حقيقيًا لقدرتنا كمؤسسات محلية على الصمود، وعلى تحويل التحدي إلى فرصة للنهوض. وما تحقق حتى الآن هو ثمرة رؤية واضحة، وإرادة جادة، وشراكات فاعلة، نأمل أن تستمر وتتعزز لما فيه خير مدينة الموصل وأهلها.

بالإضافة إلى الكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية، ما هي المخاطر الطبيعية التي تواجه مدينة الموصل؟ وما هي التدابير التي تتخذها مدينتكم لمجابهة هذه المخاطر؟

على غرار العديد من المدن في المنطقة، تواجه مدينة الموصل مجموعة من التحديات البيئية والمخاطر الطبيعية المتزايدة، وفي مقدمتها ظاهرة التغيّر المناخي وارتفاع درجات الحرارة، وما يرافقها من شُحّ في الموارد المائية، على الرغم من وجود نهر دجلة الذي يشطر المدينة. كما تُعدّ ظاهرة التصحر وتراجع الغطاء النباتي من أبرز التحديات البيئية التي تهدد التوازن البيئي في المدينة وتؤثر سلبًا على جودة الحياة.

ولمواجهة هذه التحديات البيئية، شرعت بلدية الموصل في وضع وتنفيذ سلسلة من التدابير الوقائية والمستدامة، من بينها:

- تنفيذ حملة تشجير كبرى شملت زراعة أكثر من مليون مترٍ مربعٍ من المساحات الخضراء خلال السنوات الأخيرة، كجزءٍ من جهود استعادة لقب الموصل التاريخي وهو "أم الربيعين"، وتوفير بيئة أكثر اعتدالًا وصحةً للسكان.
- تعويض أشجار الغابات التي فقدناها كنتيجة للظروف المناخية أو الإهمال الناتج عن تنامي سيطرة المجموعات الارهابية على المدينة، من خلال برامج مستمرة لإعادة الغطاء النباتي في الغابات، وفي الحدائق، والشوارع، والمساحات العامة.
- إنشاء المتنزهات العامة وتوسعة الرقعة الخضراء داخل المدينة، بما يعزز من قدرة الموصل على مقاومة تأثيرات الاحتباس الحراري ويُحسّن من المشهد الحضري للمدينة.
- ومن التدابير الوقائية الصحية أيضاً، إنشاء مساحات مخصصة لفحص المواشي والحيوانات الحية قبل دخولها المدينة، بهدف الحد من انتقال الأمراض والأوبئة البيئية، لا سيما في ظل التغيرات المناخية التي تؤثر على سلوك الأمراض وانتشارها.

وتنسجم هذه الإجراءات وغيرها من الخطط البيئية والتوعوية التي نسعى لتطويرها، مع رؤيتنا لجعل مدينة الموصل مدينة صحية، وخضراء، وقادرة على التكيّف مع المتغيرات البيئية والمناخية، حمايةً للأجيال الحالية والمستقبلية.

مع ازدياد النمو الديموغرافي، تواجه الموصل بالفعل ضغوطًا تتعلق بالإسكان والخدمات البلدية الأخرى. هل يمكنك توضيح الأسلوب الذي اتبعته المدينة في إعادة تأهيل البنى التحتية الحيوية والخدمات العامة، مثل الإسكان، والمدارس، والرعاية الصحية، والنقل، والمرافق؟

تشهد مدينة الموصل نموًا سكانيًا متسارعًا وضغوطًا متزايدة على البنى التحتية والخدمات العامة، لا سيما في قطاعات الإسكان، والنقل، والتعليم، والصحة، والمرافق العامة الأساسية. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن المدينة بحاجة إلى ما لا يقل عن ٤٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية لتلبية الطلب المتزايد على السكن، نتيجة للنمو الديموغرافي الكبير وتضرر عدد هائل من المساكن خلال فترة الاضطرابات التي شهدتها المدينة.

ولمواجهة هذه التحديات، اعتمدت بلدية الموصل نهجًا متعدد المحاور في التخطيط الحضري وتوفير الخدمات، يرتكز على ما يلي:

- التحول نحو البناء العمودي كخيار استراتيجي لتقليل الضغط على المساحات الأفقية واستيعاب عدد أكبر من السكان ضمن رقعة حضرية محدودة، مع الحفاظ على المساحات الخضراء والتوازن البيئي.
- التوسع في التصميم الأساسي للمدينة، نظرًا لأن المخطط الحالي قد مضى عليه أكثر من ٢٥ عامًا، ولم يعد يواكب المتغيرات السكانية، والاجتماعية، والاقتصادية الجديدة.
- تعمل البلدية على إعداد تصميم حضري حديث يستوعب التوسع العمراني والتنمية المستدامة، ويأخذ بعين الاعتبار التطور الحضري المتوازن.
- التنسيق مع الجهات القطاعية والوزارات المعنية لتفعيل مشاريع الإسكان الحكومي والاستثماري، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول في مشاريع التطوير العقاري لتوفير وحدات سكنية ميسّرة.

أما فيما يتعلق بالخدمات الأخرى، فقد جرى التنسيق مع الحكومة المركزية ومؤسسات الدولة المعنية في المحافظة والمنظمات الدولية لإعادة تأهيل عدد من المدارس، والمراكز الصحية، وشبكات النقل، بالإضافة إلى تأهيل شبكات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، ضمن خطة شاملة لإعادة الإعمار.

نحن نؤمن بأن التنمية المتوازنة تتطلب بنى تحتية مستدامة، وقد وضعنا ذلك في قلب رؤيتنا المستقبلية لجعل الموصل مدينة حديثة، وآمنة، وتلبّي احتياجات سكانها في مختلف القطاعات.

تضافرت الجهود بين بلدية الموصل وعدد من المنظمات في إعادة تأهيل المدينة، ما هو الدور الذي تؤديه البلدية في عملية إعادة الإعمار، وإلى أي مدى ساهمت هذه الجهود التعاونية في تعافي الموصل؟

تُعدّ بلدية الموصل من المؤسسات المحورية في قيادة جهود إعادة الإعمار والتأهيل الحضري بعد ما تعرضت له المدينة من أضرار كبيرة نتيجة للإرهاب والعمليات العسكرية لتحريرها.

وقد اضطلعت البلدية بمسؤوليات واسعة النطاق، شملت إعادة تنظيم المدينة على المستويات التخطيطية، والخدمية، والبيئية، وبذلت جهودًا استثنائية لترميم البنية التحتية الأساسية، رغم محدودية الإمكانات وشُح الموارد.

وقد انطلق دور البلدية من محاور مركزية، أبرزها:

- تنفيذ حملات كبرى لإزالة الأنقاض والمخلفات، فكما أسلفت، تم إزالة أكثر من ٩ ملايين متر مكعب من الأنقاض، ومعالجة آثار أكثر من ٣٠٠٠ ضربة جوية في الشوارع والأحياء السكنية داخل المدينة.
- إعادة تأهيل الجسور ورصف الطرق داخل المدينة، بما في ذلك إعادة بناء الجسور العشرة المتضررة، فضلًا عن إنشاء جسرين جديدين على نهر دجلة لتسهيل التنقل بين جانبي المدينة.
- فتح وتطوير الشوارع ورفع مستوى شبكات البُنى التحتية، بما يشمل شبكات المياه، والصرف الصحي، والإنارة العامة، والاتصالات، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة.
- الإشراف على أعمال التخطيط الحضري، مع العمل على توسعة التصميم الأساسي للمدينة بما يستوعب النمو السكاني والاحتياجات المتزايدة.

وفي هذا السياق، كان للتعاون الدولي دور بالغ الأهمية في تسريع وتيرة الإنجاز، حيث ساهمت الشراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وموئل الأمم المتحدة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ، وغيرها من المنظمات الدولية، في توفير الدعم الفني، والمالي، واللوجستي اللازم.

ولقد أسهم هذا التكامل بين البلدية، والجهات الدولية والمحلية، والمجتمعات المحلية، في تسريع تعافي المدينة ووضعها في مسار الاستقرار والتنمية المستدامة، وخلق بيئة أكثر ملاءمة لحياة السكان، وعودة النشاط الاقتصادي والاجتماعي إلى طبيعته.

كيف نجحت مدينة الموصل في دمج جهود الحفاظ على مواقع التراث الثقافي خلال عملية إعادة إعمار المدينة وإحيائها؟

تُعدّ مدينة الموصل من أقدم الحواضر التاريخية في العالم، وتحظى بإرث حضاري وثقافي غني يعكس تعاقب الحضارات

المتعددة على أرضها، وهو ما جعل من مهمة إعادة إعمارها مسؤولية مزدوجة: مادية ومعنوية.

ولقد كان للأعمال الارهابية أثرًا بالغًا تمثل في تضرر العديد من المعالم الدينية، والتاريخية، والتراثية، ومنها المساجد التراثية، والأسوار القديمة، والأسواق التقليدية، والمواقع الأثرية ذات القيمة العالمية العالية. وإزاء هذا الواقع المؤلم، حرصت بلدية الموصل، وبالتنسيق مع الجهات المختصة، على دمج جهود الحفاظ على التراث الثقافي ضمن رؤية شاملة لإعادة إعمار المدينة، وذلك من خلال اعتماد معايير عمرانية وهندسية تراعي الطابع التاريخي والحضري لمركز المدينة، خصوصًا المدينة القديمة.

وقد تم تنفيذ عدد من المبادرات الرامية إلى إحياء النسيج العمراني التقليدي للموصل، ودعم مبادرات شبابية اخرى شملت ما يلي:

- إعادة تأهيل المواقع التراثية وفق معايير اليونسكو والمنهجيات الدولية الخاصة بصون التراث الثقافي.
- دعم المؤسسات المختصة بالآثار والتراث من خلال التعاون مع خبراء محليين ودوليين لتوثيق الأضرار ووضع خطط استعادة الهُوية المعمارية للموصل.
- تهيئة البنى التحتية والخدمات ضمن المناطق الأثرية بطريقة لا تؤثر على طبيعة المواقع التاريخية، بما يحقق التوازن بين الحداثة والحفاظ على الطابع الأصيل للمدينة.
- إشراك المجتمع المحلي في عملية الحفاظ على التراث، باعتبار أبناء المدينة الحراس الحقيقيين لذاكرتها التاريخية.

وقد شكّلت هذه الجهود، المدعومة من المنظمات الدولية مثل اليونسكو، وموئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نموذجًا للتنمية المتكاملة التي تراعي خصوصية الهُوية الثقافية، وتسهم في إعادة الروح إلى الموصل القديمة، ليس فقط من خلال إعادة بناء الحجر، بل بإحياء المعنى والمكانة التي تمثلها المدينة في وجدان العراق والمنطقة بأسرها.

ما هي أبرز الدروس المستفادة التي يمكن أن تستخلصها المدن الأخرى من تجربة الموصل في إعادة التأهيل والإعمار؟

لقد شكّلت تجربة الموصل في إعادة الإعمار بعد الأضرار التي حدثت جرّاء الدمار والخراب نموذجًا حيًا للمدن التي تتطلع إلى التعافي وإعادة بناء ذاتها على أسس أكثر متانةً وشموليةً. ومن خلال هذا المسار، برزت مجموعة من الدروس الجوهرية التي يمكن تعميمها وتبنّيها في تجارب مشابهة، وأبرزها:

ا. تكامل الأدوار المؤسسية، والمجتمعية، والدولية:

كان لنجاح الموصل في تجاوز محنتها جذورًا عميقةً في التكامل الفاعل بين مؤسسات الدولة المحلية والدعم الدولي المقدم من منظمات أممية ومحلية تطوعية فاعلة، مما أدى إلى تسريع وتيرة التعافي وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

انشاء المسار الثاني لتقاطع سنحاريب المجسر
©٢٠٢٥ بلدية الموصل

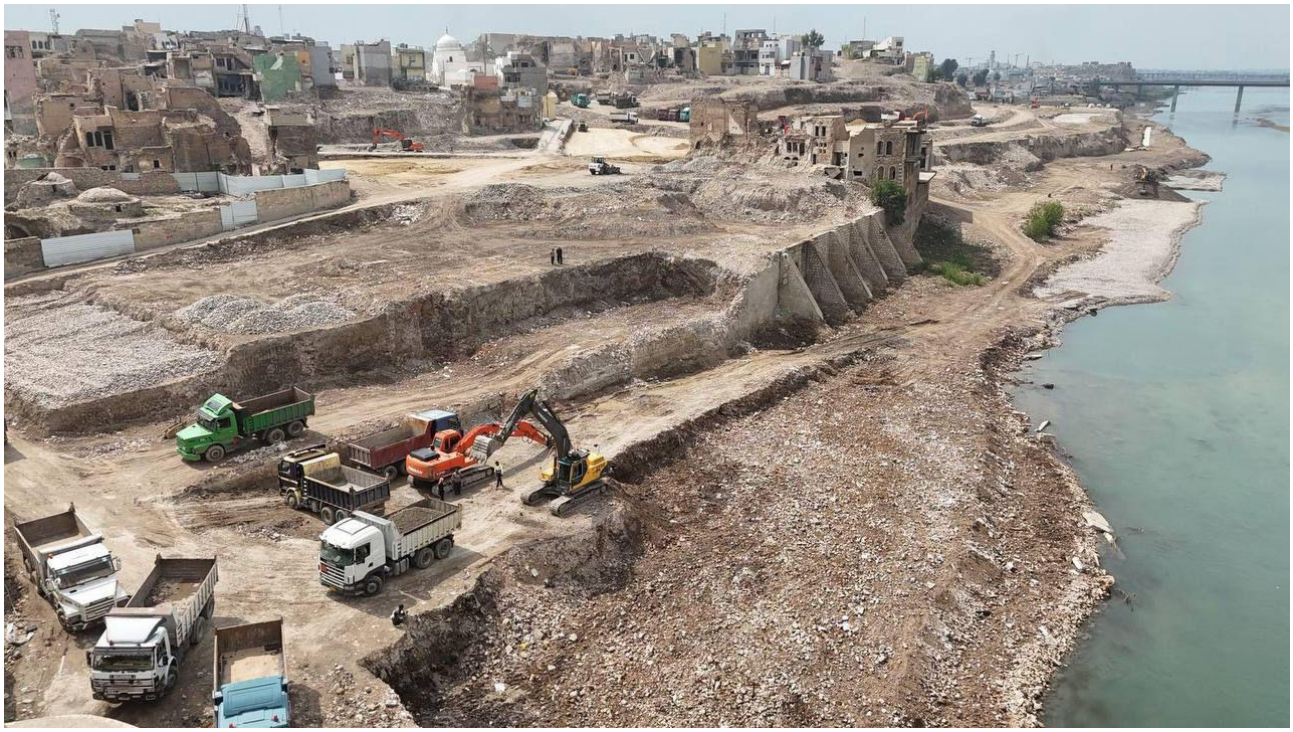

مشروع الواجهة النهرية لمدينة الموصل القديمة
©٢٠٢٥ بلدية الموصل

٢. الإنسان أولًا:

تمحورت خطط إعادة الإعمار حول الإنسان، من خلال توفير مقومات الحياة الأساسية، مثل: المياه، والكهرباء، والسكن، والطرق، قبل الانتقال إلى مشاريع البنى التحتية الكبرى، فضلًا عن توطيد أواصر المجتمع الموصلي ومشاركتهم اعيادهم واحتفالاتهم الدينية والوطنية كجزء من معالجة المشاكل الاجتماعية التي حدثت لأهلنا خلال الحقبة التي سيطرت فيها الأعمال الإرهابية على المدينة، والذي انتهجته المديرية في سنوات ما بعد التحرير، إيمانًا بأن بناء الإنسان هو أساس بناء المدن، فضلا عن خلق مساحة للتواصل بين المواطن والمسؤول للتعبير عن آرائه ووضعها في الاعتبار.

٣. استعادة الثقة المجتمعية:

أدّت عملية إعادة الإعمار إلى استعادة ثقة المواطن بمؤسساته، من خلال الحضور الميداني والإنجازات الملموسة، مما ساهم في تعزيز الانتماء والمشاركة المجتمعية في عمليات التنمية.

٤. الحفاظ على الهُوية الثقافية والتراث الحضاري:

ركزت الموصل على حماية مواقعها التراثية والدينية وإعادة تأهيل المدينة القديمة، انطلاقًا من فهم عميق بأن المدينة لا تستعيد روحها إلا بحفظ ذاكرتها.

٥. المرونة في إدارة الأزمة:

أظهرت البلدية قدرة عالية على التكيف وإعادة ترتيب الأولويات تبعًا للتحديات الطارئة، من خلال برامج فاعلة اعتمدت على التخطيط المرحلي والاستجابة السريعة.

٦. التخطيط المستقبلي والإسكان الذكي:

تبنّت المدينة استراتيجيات واضحة في التوسع العمراني والبناء العمودي، مع مراجعة التصميم الأساسي للموصل بعد مضي أكثر من ربع قرن على اعتماده، لمواكبة النمو السكاني والاحتياجات المستجدة.

٧. تحشيد الطاقات المجتمعية والشبابية:

من أبرز عوامل النجاح كانت الاستفادة من التجارب العالمية في النهوض الحضري، وتحشيد المجتمع المحلي ولا سيما الشباب، لنشر ثقافة الانتماء والعمل التطوعي، وتحفيز روح المشاركة العامة في حماية المدينة من الظواهر السلبية، والمساهمة في بناء مدينة جميلة وآمنة ومستقرة.

تجربة الموصل ليست مجرد قصة إعادة إعمار حضري، بل نموذج لإرادة الحياة والانبعاث الحضاري، ودعوة للمدن المتضررة بأن النهوض ممكن حين تتضافر الجهود وتُستثمر الطاقات بروح من المسؤولية والإيمان بالمستقبل.

رؤى حضرية

التكامل بين سياسات الحد من مخاطر الكوارث وإعادة الإعمار

السيد سويشريو ياسوكاوا

يحمل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية من جامعة كيوتو، اليابان، ودرجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ويشغل حاليًا منصب رئيس وحدة الحد من مخاطر الكوارث باليونسكو، كما يشرف على الحد من مخاطر الكوارث الجيولوجية وتنسيق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث في مختلف قطاعات اليونسكو لتعزيز نهج متعدد التخصصات، ومتعدد الجهات المعنية، ومتعدد المخاطر. وقبل انضمامه إلى اليونسكو، عمل سويشيرو في وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة، ومكتب مجلس الوزراء الياباني، في مجالات الحد من مخاطر الكوارث، وقوانين البناء، والتخطيط الحضري/الإقليمي، والتعاون الدولي.

عقب وقوع الكوارث الطبيعية، عادةً ما يلجأ البشر إلى سرعة إعادة تأهيل وبناء المناطق المتضررة بهدف استرداد ما فقدوه وعودة الحياة إلى مسارها الطبيعي. ولكن في عصرنا الحالي الذي يشهد تزايد المخاطر الطبيعية وحدوثها بشكل متكرر وأكثر حدةً، لم تعد العودة إلى ما كانت عليه الحياة كافية. ويتطلب هذا الأمر أن يكون التعافي من الكوارث أكثر ذكاءً وأمانًا، ويجب أن يكون راسخًا في منهج الحد من أخطار الكوارث (DRR).

ويُجسّد هذا المنهج بصورة جلّية مبدأ "إعادة البناء بشكل أفضل"، حيث يُشكّل هذا المبدأ الركيزة الأساسية في إطار "سينداي" الذي يهدف إلى تقليل الخسائر الناجمة عن الكوارث. ولا يقتصر الأمر هنا على إعادة بناء المباني فقط، بل يشمل كذلك إعادة تشكيل الأنظمة. ويُعدّ التخطيط القائم على الأخطار المحتملة، والحوكمة الشاملة، والبنية التحتية المستدامة هي أبرز عوامل هذا التحول.

وقد شهدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في جميع أنحاء العالم، كيفية تضافر جهود العلم، والسياسات، والخبرات المحلية في تعزيز المرونة في المناطق الأكثر عُرضةً للأخطار. وسواء كان تعزيز المرونة من خلال دعم إعادة تأهيل المدارس وتحديث مبانيها، أو من خلال تدريب المهندسين المحليين وتطوير قدراتهم، أو استخدام الذكاء الاصطناعي في تقييم المخاطر، يظل الهدف واحدًا: وهو ضمان أن يكون المستقبل أقوى وأفضل من الماضي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما حدث عقب وقوع الزلزال الذي ضرب تركيا في عام ٢٠٢٣، عندما واجهت الحكومة التركية تحديًا كبيرًا تمثل في إجراء عملية إعادة البناء شاملة. ولكن لا يعني التعافي من الزلزال إنشاء المباني الجديدة فقط. حيث استفادت الحكومة التركية، من خلال الدعم المقدم من اليونسكو، من الدروس المستخلصة من السياقات الأخرى التي تعقب الكوارث، والتي بدورها ساهمت في وضع الخطط المدروسة لإعادة الإعمار. وقد تطلب هذا الأمر دمج مبادئ التخطيط القائم على الأخطار المحتملة، وتحسين قوانين البناء، وفهم نقاط الضعف التي جعلت المجتمعات غير آمنة.

ولم يقتصر هذا الأمر على إعادة تأهيل المدارس فقط، بل جعلها أكثر أمانًا للأجيال القادمة.

أما المغرب، فقد تعرض في العام نفسه إلى زلزال آخر، وكان للعلوم والتقنية دورًا بارزًا كدليل إرشادي في عملية التعافي. كما قامت اليونسكو بتعزيز النظام الوطني لرصد الزلازل والإنذار المبكر، مما مكّن صانعي القرار من فهم أخطار الزلازل بشكل أفضل والعمل تبعًا لذلك. وهنا لم تكن عملية إعادة الإعمار عبارة عن إعادة بناء بالطوب، بل أدت البيانات دورًا مقدرًا في ذلك، حيث تُعدّ من العوامل الأساسية في استمرار إنقاذ البشر على المدى البعيد بعد الانتهاء من إعادة الإعمار.

وإذا نظرنا إلى اليمن وليبيا، سنجد أن الصراعات قد ساهمت في تفاقم أخطار الكوارث، ونتيجة لذلك تركّز عمل اليونسكو على التخطيط المدروس بهدف التعافي من الأخطار، مع التركيز بشكل خاص على التعليم وحماية التراث الثقافي. وفي مثل هذه السياقات الهشة، لا يقتصر التعافي على البنية التحتية فحسب، بل يشمل كذلك الحفاظ على الهُوية، ودعم الاستمرارية، وتمكين الجهات المحلية الفاعلة من تشكيل مستقبلها بنفسها.

وفي نفس السياق، يتيح التعافي فرصة الانتقال من رد الفعل إلى الوقاية من الكوارث في حال تم تنفيذه بشكل صحيح. ويتيح الفرصة كذلك لإصلاح أنظمة الحوكمة، وتحديث التخطيط الحضري، وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. ولكن لا يتحقق هذا الأمر ما لم يكن التعافي مدعومًا بالعمل المنسق بصورة جيدة.

وفي كثير من الأحيان، يصل خبراء الحد من أخطار الكوارث بعد بدء المرحلة الأولى من عملية التعافي، وهذا الأمر يجعلهم يتركون فرصًا في غاية الأهمية دون استغلال. وبناءً على ذلك، تعمل اليونسكو على سد هذه الفجوة من خلال المشاركة في جميع مراحل التعافي، بدءًا من الاستجابة الفورية، مرورًا بالتعافي على المديين القصير والمتوسط، ووصولًا إلى إعادة الإعمار على المدى البعيد. ويبقى التركيز ثابتًا طوال الوقت على الحد من الأخطار المستقبلية، وليس مجرد معالجة الأضرار السابقة وإعادة تأهيلها.

ومع ذلك، لا يمكن قيادة التعافي بالخبرة الفنية فقط. فالحكومات المحلية تقف في الخطوط الأمامية، وعلى الرغم من ذلك يفتقر الكثير منها إلى الموارد أو الأدوات اللازمة لتوجيه عملية إعادة الإعمار. وتعمل اليونسكو على دعم هذه الحكومات المحلية بالمشورة الفنية والتوجيه المؤسسي، مما يُساعد على دمج الحد من أخطار الكوارث في أدوات التخطيط الحضري مثل مخططات استعمالات الأراضي وقوانين البناء. ولا يقتصر دور المساحات المفتوحة المُخططة بشكل جيد، والبنية التحتية العامة المرنة، وممارسات البناء الآمنة على تحسين جودة المدن فقط، بل يساهم في إنقاذ الأرواح أيضًا.

ومن التحديات البارزة الأخرى التي تواجه التعافي هو الاستثمار، حيث لا يزال الحد من أخطار الكوارث يعاني من شُح كبير في التمويل. وعلى الرغم من ذلك، تُشير الأدلة إلى أن كل دولار يتم استثماره في التعافي، يُمكن أن يُوفر ما يصل إلى خمسة عشر دولارًا عقب وقوع الكوارث. وتُعدّ قضية منع الكوارث واضحة، ولكنها تحتاج إلى أن تكون أكثر زخمًا. وتواصل اليونسكو رفع مستوى الوعي والدفع نحو التحولات المؤسسية التي تُعطي الأولوية لمنع الكوارث على حساب ردود الأفعال.

"يتيح التعافي فرصة الانتقال من رد الفعل إلى الوقاية من الكوارث في حال تم تنفيذه بشكل صحيح. ويتيح الفرصة كذلك لإصلاح أنظمة الحوكمة، وتحديث التخطيط الحضري، وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة."

والعامل الحاسم في هذا الصدد هو عمل اليونسكو المدعوم بشبكة علمية عالمية تضم مجموعة من علماء الجيولوجيا وخبراء الإنذار المبكر وغيرهم، مما يضمن استناد التعافي إلى العلوم المتاحة. وعلاوة على ذلك، يساهم تبادل البيانات، وبناء القدرات، والشراكات مع مؤسسات البحث المحلية في المساعدة على تحويل العلم إلى أعمال يتم تنفيذها على أرض الواقع.

وتُعدّ هذه الدروس بالغة الأهمية في المنطقة العربية بشكل خاص، حيث تشهد المدن العربية نموًا سريعًا، وتبعًا لذلك، تكون هذه المدن عرضة للزلازل، والفيضانات، ودرجات الحرارة العالية. ولا يعتبر دمج الحد من مخاطر الكوارث في التعافي من أفضل الممارسات فحسب، بل هو أحد العوامل الضرورية في عمليات إعادة الإعمار. ويجب أن يُسترشد التعافي بالتخطيط القائم على الأخطار المحتملة، والمبني على المعرفة المحلية، والذي يشمل الأشخاص الأكثر تأثرًا به.

وفي نهاية الأمر، لا يقتصر التعافي على إعادة بناء الهياكل فحسب، بل يشمل أيضًا إعادة بناء الثقة، وتعزيز المؤسسات، وحماية سبل العيش، والحفاظ على الثقافة. كما أنه يتعلق بتحويل الكوارث إلى فرص سانحة لبناء المجتمعات وإعادة تأهيلها فحسب، بل لتصبح أكثر قدرة على مواجهة الكوارث مستقبلًا.

نحو يمنٍ مزدهر
جهود البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في البناء والتنمية

مهندس حسن العطاس

يشغل منصب مساعد المشرف العام على البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، ويمتلك سيرة حافلة بالإنجازات والخبرات. مثّل المملكة في العديد من البرامج والهيئات منها البرنامج الخليجي لإعادة إعمار غزة، وسبق له العمل مديرًا عامًا لصندوق التنمية العقارية السعودي وعضواً في مجلس إدارة صندوق التنمية الزراعية. ساهم في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية في أكثر من ٩٠ دولة حول العالم خلال فترة عمله في الصندوق السعودي للتنمية، حاصل على شهادة الماجستير في الهندسة المدنية من الولايات المتحدة الأمريكية.

في منتصف عام ٢٠١٨، صدر أمر سامٍ من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - بتأسيس البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، ليكون أحد أوجه الدعم المباشر للجمهورية اليمنية الشقيقة، امتداداً للعلاقات التاريخية الراسخة التي تربط بين البلدين، حيث كانت المملكة ولا تزال الداعم الأكبر لليمن حكومة وشعباً، في ظل ما يجمع البلدين الشقيقين من روابط في مقدمتها وحدة الدين والجوار الجغرافي وأواصر الأخوة التاريخية.

منذ تأسيسه، قدم البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن مشاريع ومبادرات تنموية، خصوصاً تلك التي تلامس حياة السكان بشكل مباشر، للمساهمة في تحسين وتطوير الخدمات الأساسية والبنى التحتية، وتوفير فرص العمل، ودعم الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وبناء الشراكات الدولية، تعزيزًا للتكامل في جهود التنمية والإعمار.

تتسق أهداف البرنامج مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، كامتداد لدورها في تعزيز الاستقرار الإقليمي، ويأتي كمبادرة نوعية تهدف إلى توحيد وتنسيق الجهود التنموية الموجهة إلى اليمن، وقد رُسمت استراتيجيته التنموية لتواكب أولويات اليمن واحتياجاته التنموية، وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

يرتكز عمل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن على ثمانية قطاعات تمثل أساس النهضة في أي مجتمع، وهي: التعليم، والصحة، والمياه، والطاقة، والنقل، والزراعة والثروة السمكية، وتنمية وبناء قدرات الحكومة اليمنية، والبرامج

التنموية، وذلك في مختلف المحافظات اليمنية. وتُحدَّد أولويات المشروعات بناءً على تنسيق مستمر مع الحكومة اليمنية والسلطات المحلية، إلى جانب دراسات ميدانية تنفذها مكاتب البرنامج داخل اليمن، لضمان أن تكون المشاريع متوافقة مع الاحتياجات الفعلية للسكان.

"تتسق أهداف البرنامج مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، كامتداد لدورها في تعزيز الاستقرار الإقليمي، ويأتي كمبادرة نوعية تهدف إلى توحيد وتنسيق الجهود التنموية الموجهة إلى اليمن، وقد رُسمت استراتيجيته التنموية لتواكب أولويات اليمن واحتياجاته التنموية، وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة."

ويتجاوز البرنامج الكثير من التحديات للمضي قدمًا بتنفيذ مشاريعه ومبادراته، ومن بين تلك التحديات ضعف القدرات المؤسسية، وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق، وتأمين المواد والمعدات، ويتم تدليلها بالتعاون مع الحكومة اليمنية وتعزيز التنسيق مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وتفعيل دور القطاع الخاص، والشراكة مع المنظمات الأممية والدولية والإقليمية، والعمل مع الجهات المحلية، إلى جانب استخدام حلول مبتكرة في بعض المشاريع الضمان استمرارية واستدامة أثر هذه المشاريع والمبادرات التنموية.

وتتويجًا لتلك الجهود قدم البرنامج ٢٦٤ مشروعاً ومبادرة تنموية منها ما تم تنفيذه ومنها ماهو قيد التنفيذ، حيث ساهمت تلك المشاريع والمبادرات في تسهيل الحركة بين المدن والمناطق، وتوسيع نطاق الفرص التعليمية على جميع المستويات، وتمكين الجامعات والمعاهد التقنية والمهنية من أداء دورها وتنفيذ برامجها التعليمية، وتقديم خدمات الرعاية الصحية والوقاية والتوعية بكفاءة وفعالية، وتحفيز الإنتاج الزراعي المستدام بتقنيات الطاقة المتجددة، وتمكين المرأة والشباب اقتصادياً، وتعزيز المشاركة المجتمعية.

وتواصل المملكة العربية السعودية عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن جهودها في دعم التنمية في اليمن، من خلال مشاريع تنموية تضع الإنسان أولاً، وتسهم في بناء مستقبل أكثر أمانًا وازدهارًا.

الأدلة الإرشادية للتعافي الحضري وإعادة إعمار المدن

تسعى المدن إلى الاستعداد والتخطيط بصورة مستمرة وذلك من أجل التصدي بصورة مستمرة وذلك من أجل التصدي للكوارث، مثل: المخاطر الطبيعية، والنزاعات، والصدمات الاقتصادية، كما يجب عليها تلبية احتياجاتها المتزايدة من البنى التحتية الحديثة التي تنشأ كنتيجة للتوسع الحضري. وتبعًا لذلك تحتاج البلديات في هذه المدن إلى الأدلة الإرشادية اللازمة والموارد المناسبة لمواجهة هذه التحديات بفاعلية.

وإدراكًا مِنّا لأهمية تسيير تبادل المعرفة حول هذا الموضوع، نقدم، من خلال النشرة الدورية (مدننا)، في هذا العدد أربعة أدلة (toolkits) طورتها منظمات دولية تتعامل مع جوانب مختلفة من إعادة التأهيل الحضري وإعادة الإعمار للمدن. وقد طُوِّرت هذه الأدلة بشكل خاص لمساعدة البلديات في استيعاب الإجراءات اللازمة لإعادة التأهيل الحضري للمدن وإعادة إعمارها بشكل أفضل، بالإضافة إلى تعزيز المرونة والتنمية المستدامة عقب الكوارث والأزمات.

١

الدليل ١:
إطار إعادة الإعمار والتعافي الحضري المستدام

٢

الدليل ٢:
دعم إعادة إعمار المساكن الآمنة عقب الكوارث: تخطيط وتنفيذ الدعم الفني الشامل

٣

الدليل ٣:
تقييم الاحتياجات عقب وقوع الكوارث (PDNA)

٤

الدليل ٤:
منازل أكثر أمانًا، ومجتمعات أقوى: دليل لإعادة الإعمار بعد الكوارث الطبيعية

دليل ١:

[إطار إعادة الإعمار والتعافي الحضري المستدام]

تُعدّ هذه الوثيقة بمثابة إطار تم إعداده لهدف الاستجابة المتعلقة بتحديات إعادة إعمار البيئة الحضرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويستهدف هذا الدليل العديد من الجهات المعنية العاملة في مجال إعادة التأهيل وإعادة الإعمار، وتضم هذه الجهات المعنية الحكومات المحلية والمركزية، والجهات المانحة، والمنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية، وممثلي القطاع الخاص.

ويقوم هذا الدليل على ستة محاور رئيسة تعمل على معالجة الكوارث وتحويلها إلى فرص، كما يسلّط الضوء على كيفية تحقيق الحد من مخاطر الكوارث وإعادة الإعمار المستدام والفوائد طويلة الأمد للبيئة الحضرية ورفاهية المجتمعات. وتغطي هذه المحاور المرونة البيئية والمناخية، والتنقل المستدام، والمرونة الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة، والصحة والرفاهية، والتراث، واستخدام الموارد بكفاءة وفاعلية.

وبالإضافة إلى ذلك، تُقدّم هذه الوثيقة إطارًا يُمكن للجهات المعنية أن تستخدمه لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية في أعقاب الكوارث والأزمات. ومع ذلك، تنص الوثيقة على ثلاثة شروط أساسية يجب تحقيقها قبل تنفيذ الإطار، وتتمثل هذه الشروط في وقف العنف، والحوكمة الرشيدة، وتوفير التمويل الكافي.

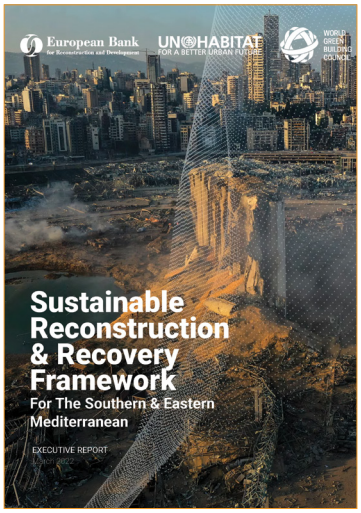

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وموئل الأمم المتحدة، والمجلس العالمي للأبنية الخضراء، ©٢٠٢٢

https://worldgbc.org/wp-content/SRRF-Report.pdf/06/2022/uploads

---

دليل ٢:

[دعم إعادة إعمار المساكن الآمنة عقب الكوارث: تخطيط وتنفيذ الدعم الفني الشامل]

تم إعداد هذا الدليل لتقديم الدعم لصانعي السياسات، والممارسين، والمنظمات ومساعدتهم في تخطيط وتنفيذ الدعم الفني الشامل لإعادة إعمار المساكن عقب الكوارث. واستنادًا إلى أكثر من عقدين من الخبرة العالمية لموئل الأمم المتحدة في مجال إعادة التأهيل الحضري، يهدف هذا الدليل إلى مساعدة الجهات الفاعلة في تحسين جودة، وسلامة، واستدامة إعادة إعمار المساكن من خلال دمج الدعم الفني العملي والقابل للتطوير.

ينقسم هذا الدليل إلى جزئين رئيسين، حيث يركز الجزء الأول على أهمية الدعم الفني في إعادة إعمار المساكن، كما يصف المبادئ التوجيهية والسياق المتطور لإعادة الإعمار عقب الكوارث. وعلاوة على ذلك، يشدد الدليل على أهمية الدور الحيوي للتخطيط المبكر، ومشاركة المجتمع، والاستفادة من القدرات المحلية. أما الجزء الثاني من الدليل فيقدم أحد عشر فصلاً موضوعيًا يتم من خلالها استعراض الإرشادات التنفيذية بالتفصيل، مع تناول مجموعة من المواضيع المتمثلة في التدابير المؤسسية، والمعايير الفنية، وآليات التمويل، وبناء القدرات، والتواصل المجتمعي، والإعلام والاتصالات، والرصد والتقييم، والقضايا العامة كالنوع الاجتماعي والشمول.

وتستهدف هذه المبادئ التوجيهية مجموعة واسعة من الجهات المعنية كالحكومات، والممارسين في مجال البناء والإعمار، والمجتمعات المتضررة، وتؤكد على أهمية الحاجة إلى التخطيط والتنسيق طويل الأمد، والتعلم من جهود إعادة التأهيل الحضري التي بُذلت في السابق. وتعزز المبادئ على النهج التكراري الذي يتمحور حول الإنسان ويتكيف مع السياق المحلي وذلك لضمان مساكن أكثر أمانًا ومرونةً في المناطق المتضررة من الكوارث.

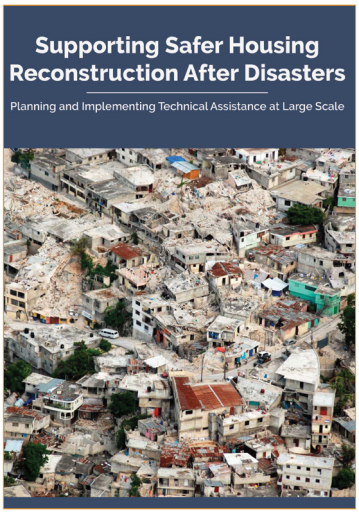

موئل الأمم المتحدة، ©٢٠١٩

https://unhabitat.org/sites/default/files/supporting_safer_housing_/09-2019/documents reconstruction_after_disasters.pdf

دليل ٣:

[تقييم الاحتياجات عقب وقوع الكوارث (PDNA)]

تم إعداد دليل تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث (PDNA) بالتعاون بين الأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي بهدف دعم الحكومات في قيادة التخطيط الشامل والمنسق لإعادة التأهيل الحضري عقب وقوع الكوارث بالإضافة إلى صياغة استراتيجيات إعادة التأهيل التي تشمل الأبعاد المادية، والاجتماعية، والاقتصادية.

ويتناول هذا الدليل، الذي من عِدّة فصول، عملية تقييم الاحتياجات عقب وقوع الكوارث بالتفصيل، بدءًا من التنسيق، ومرورًا بجمع البيانات، وتحليل الأثر، ووضع الاستراتيجية. كما يتضمن إرشادات مُفصّلة حول الأدوار المؤسسية، وحشد الموارد، والتشاور مع الجهات المعنية، وصياغة إطار عمل لإعادة التأهيل الحضري. وتُعدّ عملية تقييم الاحتياجات عقب وقوع الكوارث أداةً أساسيةً لتعزيز آليات التنسيق بين الهيئات الرسمية والقطاعات التنفيذية، ومواءمة الحكومات، وشركاء التنمية والجهات الإنسانية الفاعلة، والجهات المانحة حول إطار عمل مشترك لإعادة التأهيل الحضري. ويُدمج هذا التقييم مبادئ "إعادة البناء على نحو أفضل عقب الكوارث" والحد من مخاطر الكوارث، في جهود إعادة التأهيل الحضري بهدف التأكد من جهود إعادة الإعمار تعمل على الحد من نقاط الضعف المستقبلية وتعزز المرونة في المناطق الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، يُشكّل تقييم الاحتياجات عقب وقوع الكوارث جسرًا حيويًا بين الاستجابة الإنسانية والتنمية طويلة الأمد، من خلال تسيير التحول الاستراتيجي السلس نحو إعادة تأهيل مستدام، وشامل، ومدرك للمخاطر مسبقاً.

الأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ©٢٠٠٨

https://www.gfdrr.org/sites/default/PDNA-Volume-A.pdf/09-2017/files

---

دليل ٤:

[منازل أكثر أمانًا، ومجتمعات أقوى: دليل لإعادة الإعمار بعد الكوارث الطبيعية]

أُعدّ هذا الدليل بهدف تقديم الدعم لصانعي السياسات ومديري المشاريع في اتخاذ القرارات المدروسة المتعلقة بعملية إعادة إعمار المساكن والمجتمعات المحلية عقب وقوع الكوارث الطبيعية. ويتناول هذا الدليل الآثار طويلة الأمد للقرارات المتخذة في حالات الطوارئ، حيث يعمل على تزويد مستخدميه بالمبادئ التوجيهية الشاملة التي تعكس المفاهيم الرئيسة لعملية إعادة الإعمار.

وينُقسّم الدليل إلى أربعة أجزاء، حيث يتناول الجزء الأول السياسات والمشورة العملية حول أبرز قضايا إعادة الإعمار، بما في ذلك التقييم، والتخطيط، والتنفيذ. ويستعرض الجزء الثاني الرصد وإدارة المعلومات، ويصف التقنيات المتنوعة المستخدمة في عمليات التقييم والرصد التي تجرى عقب وقوع الكوارث، في حين يتطرق الجزء الثالث إلى وسائل الدعم التي تقدمها مجموعة البنك الدولي للحكومات عقب وقوع الكوارث، والسياسات والإجراءات التي تعتمدها في هذه العملية. أما الجزء الأخير من الدليل فهو يقدم معلومات فنية تشتمل على تفاصيل إضافية حول أنواع الكوارث، وإدارة المخاطر، ومصفوفة لخصائص مشاريع الكوارث التي تقارن القرارات المؤسسية في مختلف مشاريع إعادة الإعمار، كما تُبيّن هذه المعلومات الخيارات المتاحة للحكومات في مثل هذه الأوضاع.

ويتم تحديث هذا الدليل بصورة دورية ومنتظمة استجابة لملاحظات المستخدمين وفي ضوء الممارسات المُتطورة في مجال إعادة الإعمار عقب وقوع الكوارث.

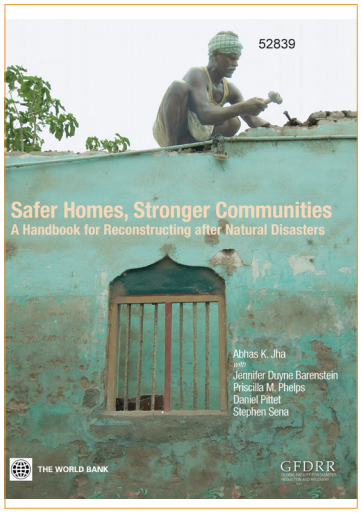

مجموعة البنك الدولي،©٢٠١٠

https://documents.worldbank.org/pt/publication/documents-reports/documentdetasafer-homes-stronger-/290301468159328458/ilcommunities-a-handbook-for-reconstructing-after-natural-disasters

حراك المدن

مشروع حلول تصريف مياه الأمطار في مدينة جدة
©٢٠١٩ Abuljadayelco

دروس مستفادة من تجارب جدة، ودبي، ودرنة

إدارة الفيضانات في المناطق الحضرية

مع الزيادة الملحوظة في وتيرة وتنوع المخاطر الطبيعية في جميع أنحاء العالم، تتعرض البنية التحتية الحضرية بشكل كبير لآثار هذه المخاطر. والمنطقة العربية ليست استثناءً، حيث تشهد بصورة متكررة أحد أهم هذه المخاطر ألا وهي الفيضانات المفاجئة، التي أثرت على البنى التحتية في العديد من المدن العربية. ومن خلال هذا المقال سنتناول التدابير المختلفة التي اتخذتها بعض المدن العربية، مثل: مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، ودبي في الإمارات العربية المتحدة، ودرنة في ليبيا للحد من هذه الفيضانات، ومعالجة آثارها، واتخاذ التدابير طويلة الأمد للحد من الكوارث الطبيعية التي قد تحدث مستقبلًا.

عانت مدينة جدة في عام ٢٠٠٩م من أضرار جسيمة جرّاء الفيضانات المفاجئة التي حدثت نتيجة لهطول الأمطار لمدة أربع ساعات متواصلة، وبلغ معدلها أكثر من ٧٠ ملم. وقد أسفرت هذه الفيضانات عن وفاة أكثر من ١٣٠ شخصًا وهدم آلاف المباني، وقد نجحت المدينة في التصدي لمخاطر هذه الفيضانات من خلال خطط الطوارئ التي طبقتها، بالإضافة إلى تنفيذ عددٍ من مشاريع التصريف طويلة الأمد. وفي عام ٢٠١١م شهدت المدينة إنجاز ١٤ مشروعًا للطوارئ في وقت قياسي لم يتجاوز ١١٠ يومًا، وهدفت هذه المشاريع إلى التعامل مع مياه الأمطار والفيضانات المفاجئة، حيث ركزت على ربط سد "أم الخير" بالقناة الشمالية لتصريف الفيضانات في المدينة، وتعزيز سد "السمر" من خلال إنشاء قناة تصريف مفتوحة وربطها بقناة تصريف الفيضانات الشمالية. وعلاوة على ذلك، اشتملت أعمال المشاريع على إنشاء ١٣ ألف متر طولي من شبكات تصريف مياه الأمطار في ١٢ نقطة لتجميع المياه،

وتركيب ٢٥ مضخة لنقل المياه إلى الأنفاق، وفحص وتنظيف شبكة من أنابيب المياه بطول ٧٠ ألف متر، إلى جانب إنشاء مركز لإدارة الأزمات والكوارث، وإنشاء ٦امركز لتقديم الدعم الفني وخدمات الطوارئ.

ولم تقف جهود مدينة جدة عند هذا الحد، حيث نفذت مشاريع طويلة الأمد استغرق تنفيذها ١٠ أشهر، وتمثلت في إنشاء خمسة سدود بطول إجمالي بلغ ٢،٥٠٠ مترًا، وتُقدّر سعتها التخزينية بأكثر من ٢٤ مليون متر مكعب. ويتم دعم هذه المشاريع عن طريق سبعة سدود مساعدة بطول إجمالي يبلغ ١،٨٠٠ مترًا. أما المشاريع الأخرى التي تم تنفيذها للتخفيف من آثار الفيضانات على المدى البعيد، فقد اشتملت على إنشاء قنوات مُبطّنة بخرسانة أسمنتية لتصريف مياه الفيضانات، وإنشاء شبكات لتصريف مياه الأمطار في كل من أحياء السمر، ومدائن الفهد، والرغامة، والنخيل، والواحة، بالإضافة إلى إنشاء قنوات تصريف يبلغ طولها حوالي ٥،٣٠٠ مترًا لخدمة البنية التحتية المجاورة لمطار الملك عبد العزيز الدولي.

وفي ذات الإطار استهدفت بعض المشاريع أحياء سكنية محددة في مدينة جدة، وذلك بهدف تخفيض منسوب المياه السطحية وتصريف مياه الأمطار، وقد تم تنفيذها في كل من المحمدية، والهدى، والأجاويد، في مساحة تقدر بنحو ٢٤ كيلومترًا مربعًا.

وعلى نحو مماثل، وفي أعقاب العاصفة المطرية التي ضربت مدينة دبي عام ٢٠٢٤م، وضعت المدينة مخططًا شاملًا للتصدي للفيضانات ودرء مخاطرها. ويهدف هذا المشروع الذي يُعرف باسم "تصريف"، إلى تعزيز نظام الصرف في المدينة، وزيادة سعته إلى سبع مرات لإدارة أكثر من ٢٠ مليون متر مكعب من المياه يوميًا. ويشدد المخطط على أهمية تحسين أنظمة الجريان السطحي، وأنظمة التصريف المستدامة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ورفع مستوى أنظمة تصريف مياه الأمطار، بالإضافة إلى إنشاء أنفاق لتصريف مياه الأمطار في أحياء الديرة، وبر دبي، وجبل علي. وعلاوة على ذلك، اشتملت أعمال المخطط على إنشاء خطوط تصريف جديدة بطول يبلغ ٣٦ كيلومترًا، وربطها بنفق التصريف الرئيس الذي يربط أنظمة شبكة التصريف في كافة أنحاء المدينة.

ومن المزمع أن يتم الانتهاء من أعمال هذا المشروع بحلول عام ٢٠٣٣م، وهو مصمم لتلبية احتياجات المدينة على مدى المئة عام القادمة. ويستخدم المشروع تقنيات متقدمة لحفر الأنفاق، مع أنظمة تحكم آلية تُمكّن الرصد المستمر وتحليل البيانات، بالإضافة إلى أنظمة السلامة الشاملة لضمان سلامة عمال المشروع والمعدات المستخدمة فيه.

ومن المدن العربية الأخرى التي عانت بشدة من أضرار ومخاطر الفيضانات مدينة درنة، التي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا، حيث أغرقتها عاصفة دانيال في عام ٢٠٢٣م، مما أدى إلى دمار البنية التحتية الرئيسة مثل: الطرق، والكهرباء، وخطوط الاتصالات، بالإضافة إلى شبكات المياه والصرف الصحي. وفي إطار الجهود التي بُذلت للحد من مخاطر العاصفة، تم إنشاء صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا، ليتولى جهودًا هائلة بهدف بناء وإعادة إعمار شملت جميع أنحاء المدينة. واشتملت أعمال الصندوق على إعادة بناء المنازل، والمدارس، والطرق، والجسور. وخلال عام واحد، تم إعادة بناء ٣،٥٠٠ منزلًا، بالإضافة إلى تنفيذ أعمال الصيانة التي أجريت في شبكة الكهرباء ومدارس المدينة. وفي عام ٢٠٢٤م، أكدت التصريحات الرسمية اكتمال ٧٠٪ من مشاريع إعادة الإعمار للمدينة، كما شهد نفس العام وصول أول سفينة تجارية إلى ميناء درنة، مما يمثل خطوة مهمة في جهود إعادة الإعمار وإنعاش اقتصاد المدينة.

وفي نهاية المطاف يمكننا القول إن التجارب التي تم اتباعها في مدن جدة، ودبي، ودرنة تشير إلى وجود العديد من السُبل للتعافي، كما أنها تشدد على أهمية الحاجة الملحة إلى التخفيف من حدة مخاطر الكوارث واتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية في المدن. وبدون اتخاذ هذه التدابير، ستكون المدن معرضة لخطر فقدان رؤوس الأموال والموارد الكبيرة التي تستخدم في الاستجابة لحالات الطوارئ، وهذا بدوره يؤثر على توفير الخدمات البلدية اليومية والرفاهية العامة لسكان المدن.

مشهد لسيارات مقلوبة ملقاة بين أنقاض المباني الناجمة عن الفيضانات المفاجئة التي شهدتها مدينة درنة، شرق ليبيا في ١١ سبتمبر ٢٠٢٣.
©٢٠٢٣ وكالة فرانس برس/جيتي

إعادة تأهيل مدينتي شبام وزبيد التاريخيتين في اليمن
كحافز للمجتمع والاقتصاد
©٢٠٢١ Leiermann, T | Springe

أهمية إعادة التأهيل الحضري

الحفاظ على التراث في شبام وزبيد باليمن

مما لا شك فيه أن المدن اليمنية تزخر بمجموعة من العناصر التراثية الغنية، والآثار القديمة، والطابع الحضري التقليدي المميز، والمجتمعات الحيوية في أحيائها التاريخية. وعلى الرغم من ذلك، شكل ضغط النمو السكاني، والزحف العمراني، والصراعات الممتدة تحديات أثرت على التراث الحضري في المدن اليمنية. يتناول هذا المقال حالة مدينتي شبام وزبيد بهدف إبراز الجهود المبذولة في إعادة تأهيل وترميم عناصر التراث العمراني، وأيضاً الاجراءات المختلفة التي تم اتخاذها لتحسين الاقتصادات المحلية.

تقع مدينة شبام في وادي حضرموت شرق اليمن، وهي تضم بعضًا من المباني الأكثر تميزًا في العالم، ويتراوح ارتفاع هذه المباني بين ستة إلى ثمانية طوابق، وقد استخدم الطوب الطيني بشكل أساسي في تشييدها. وتشتهر المدينة باسم "مانهاتن الصحراء"، وقد تم إدراجها في قائمة اليونسكو للتراث العالمي في عام ١٩٨٢م. وعلى الرغم من تعرض مبانيها للفيضانات بصورة متكررة، كما حدث خلال عاصفة عام ٢٠٠٨م التي دمرت أكثر من ٦٠٠ منزلًا، إلا أن هذه المباني تقف شامخة لقرابة ٣٠٠ عامًا. وعلاوة على ذلك، تتعرض المدينة بصورة متكررة لمخاطر الرياح الشديدة، والأمطار الغزيرة، والتآكل نتيجة لدرجات الحرارة المرتفعة، وتبعًا لذلك، تحتاج مبانيها إلى عمليات ترميم مستمرة للحفاظ على سلامة هياكلها.

وقد ركزت جهود إعادة الإعمار المبذولة في مدينة شبام على الحفاظ على الطراز المعماري الفريد والذي يعتمد على الطوب الطيني في عملية تشييده مع ضمان بقاء التراث كياناً فاعلاً وجزءًا لا يتجزأ من مجتمع المدينة. وفي إطار المشروع الذي أُطلق باسم "مشروع التنمية الحضرية لمدينة شبام" في عام

مشهد يوضح أعمال إعادة الإعمار المنفذة في مشروع تطوير المدن التاريخية في اليمن
©٢٠٠٤-٢٠٠٧ استديو NNDesign |الوكالة الألمانية للتعاون الدولي باليمن

٢٠٠٠م، قادت الجهات المحلية والوطنية في اليمن والوكالة الألمانية للتعاون الدولي " GIZ" جهود الحفاظ على التراث التاريخي للمدينة مع تطوير القاعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية في المدينة لضمان حيويتها واستمراريتها. وتمثل الهدف الأساسي لهذا المشروع في تعزيز قدرة المجتمع المحلي على الحفاظ على تراثه الثقافي، وبهذه الطريقة يضمن المجتمع تحقيقه للفوائد والعائدات الاقتصادية المترتبة على الحفاظ على هذا التراث.

واشتمل المشروع على أربعة عناصر رئيسة، وهي: الحفاظ على التراث، والتنمية الاقتصادية الشاملة، وتعزيز المبادرات المجتمعية، وتطوير البنية التحتية. وقد تم تنفيذ هذه العناصر في ثلاث مراحل. اكتملت المرحلة الأولى عام ٢٠٠٤م، حيث ركزت على حشد المجتمع وتنظيمه، بالإضافة إلى إطلاق تدخلات تتماشى مع أولويات المجتمع. أما المرحلة الثانية من المشروع فقد اكتملت عام ٢٠٠٧م، واستهدفت هذه المرحلة تعزيز القدرات لدى أفراد المجتمع المحلي بهدف إدارة وتنفيذ التدخلات.

وبحلول عام ٢٠٠٧م، كان قد تم إعادة تأهيل ما يقرب من ٢٠٠ مبنى ضمن أعمال المشروع، وبلغ متوسط ارتفاع هذه المباني ستة طوابق ومساحة أرضية تقدر بنحو ٥٠٠ متر مربع. وعلاوة على ذلك، أنشأ المشروع أيضًا صندوقًا للمعالم الأثرية بهدف دعم عملية ترميم المباني العامة الكبرى. ومن بين المعالم الأثرية التي رُممت عن طريق هذا الصندوق مئذنة مدرسة الحارة، ومسجد بازياد، ومسجد بلاد الغريب، والنوافير التاريخية الخمس في مدينة شبام وما جاورها. وقد ركز المشروع خلال أعمال الترميم على دعم أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية وذلك بتوليد فرص العمل، واستضافة ورش العمل المجتمعية، وتصميم الدورات التدريبية، إلى جانب تقديم الدعم الفني للمنظمات غير الحكومية المحلية.

وعقب الانتهاء من "مشروع التنمية الحضرية لمدينة شبام"، أُطلقت في عام ٢٠٠٧م المرحلة الأولى من مشروع "المدينة" بهدف التجديد الحضري لكلٍ من مدينتي شبام وزبيد. وتقع مدينة زبيد في سهل تهامة الساحلي بالقرب من البحر الأحمر. وتزخر هذه المدينة بالفنون الشعبية والحِرف اليدوية، والطابع المعماري المحلي المميز الذي ينتمي إلى عهد الدولة الرسولية عندما كانت مدينة زبيد هي عاصمة اليمن. أما اليوم، فهي سوق صغيرة يقطنها حوالي ٢٠ ألف نسمة، وقد شكّل انتشار المباني الحديثة غير الرسمية مهددًا كبيرًا للقيمة التراثية للمدينة.

وما يجدر ذكره هنا أن برنامج المشروع قد ركز على ثلاثة عناصر رئيسة، وهي: توفير السكن، ووضع الخطة الحضرية لإدارة المدينة، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية. كما قدّم البرنامج الدعم الفني والحوافز المالية للسكان بهدف تشجيعهم على ترميم وإعادة تأهيل المباني السكنية التاريخية باستخدام المواد المتوفرة محليًا، والمهارات التقليدية، وتقنيات البناء المتمثلة في توفير البرامج التدريبية الهادفة إلى تدريب الحرفيين على استخدام تقنيات البناء بالطين، والحجر، والأخشاب، مما ساهم في تمكينهم من المشاركة في قطاع البناء خارج نطاق البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء منتدى لإعادة التأهيل الحضري للمساعدة في اتخاذ القرارات المشتركة وإثراء الحوار والنقاش بين مختلف الجهات المعنية في المدينة. ولتعزيز الاقتصاد المحلي، قاد البرنامج عملية إنعاش السوق المركزي في مدينة زبيد، مع تقديم العديد من فرص التمويل الأصغر وتعزيز الأعمال والأنشطة التجارية لسكان المدينة.

وشهد العام ٢٠١٢م الانتهاء من أعمال الترميم وإعادة التأهيل التي أجريت لحوالي ٦٦٪ من مباني شبام التاريخية الشاهقة، واستفاد ٢٢٨ شخصًا من مُلّاك المنازل في زبيد من برنامج الإسكان، الأمر الذي ساهم في توفير فرص العمل لنحو ٢٠٠٠ من العمال المهرة وغير المدربة. واشتملت أعمال المشروع كذلك على تجديد أجزاء من السوق القديم في مدينة زبيد، وتقديم الدعم لأصحاب المشاريع الصغيرة لتمكينهم من بدء وتنفيذ الأنشطة والأعمال في هذا السوق. وعقب المرحلة الأولى، قامت إدارة المشروع بتسليمه إلى البلديات ذات الصلة والهيئة العامة للمحافظة على المدن والمعالم التاريخية "GOPHCY" في اليمن. ويجري في الوقت الحالي العمل على تكييف هذه العملية للمرحلة الثانية التي من المقرر أن يتم تنفيذها في مدن يمنية أخرى، وهو ما يؤكد أهمية العمل الذي تم إنجازه في مدينتي شبام وزبيد في تسهيل أنشطة إعادة التأهيل الحضري والحفاظ على التراث في كافة أنحاء اليمن.

صورة لمرفأ بيروت
©٢٠٢٠ جو كاسيس | بيكسلز

التعافي الحضري في مدن سوريا ولبنان

تشهد مبادرات التعافي الحضري بالإضافة إلى التركيز على إعادة إعمار المناطق الحضرية نجاحًا ملحوظًا، لا سيما عندما يكون هدفها الأساسي هو إحداث تحول كبير في المجتمعات من خلال التدخلات الأخرى المساندة، مثل: تعزيز جودة التعليم، وتوفير الخدمات البلدية، وتحسين البيئة الحضرية، وزيادة الرفاهية العامة لسكان هذه المجتمعات. ومن خلال هذا المقال سنتناول البرامج المختلفة التي تم تنفيذها في المدن السورية واللبنانية، وبشكل خاص في كل من مدينة التل، وقرية معربا، ومدينة بيروت، كما سيناقش المقال الرؤى والأفكار العميقة المتعلقة بكيفية تدخل هذه المدن في مجالات الرعاية الصحية العامة، والتعليم، وإدارة النفايات الصلبة لدفع عجلة تعافي المجتمعات في هذه المدن.

تقع مدينة التل وقرية معربا المجاورة لها في الناحية الشمالية للعاصمة السورية دمشق. وقد ساهم التدهور البيئي، والأضرار الناجمة عن النزاعات التي شهدتها سوريا، بالإضافة إلى الصيانة البلدية المحدودة للبنى التحتية في جعل كل من المدينة والقرية عرضة للتدهور. ولمعالجة هذه القضية، قامت المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية بتمويل مشروع تم تنفيذه في عدد من المحافظات السورية، خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤م. يُعرف هذا المشروع باسم "الصمود في حالات الطوارئ وفرص تمكين إعادة تأهيل الفئات الضعيفة "RECOVER"، وتمثل الهدف من هذا المشروع في تقديم الدعم إلى نحو ١٣٠،٠٠٠ شخص ومساعدتهم في التعافي من الأزمات التي شهدتها سوريا. وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال التركيز على تحسين جودة شبكات المياه والصرف الصحي، ورفع مستوى النظافة، بالإضافة إلى الاستثمار في الخدمات التعليمية من خلال ضمان عودة الأطفال إلى المدارس واستقرارهم فيها. وتشتمل بعض الأعمال الأخرى المنضوية تحت لواء هذا المشروع إعادة تأهيل البنية التحتية

لشبكات المياه والصرف الصحي، وتركيب ألواح الطاقة الشمسية بهدف زيادة عدد محطات تشغيل مضخات المياه، وإدارة التعليم غير النظامي وفصول التقوية للأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وتنظيم ورش عمل للمدرسين، وتوفير خدمات الطوارئ.

وعلاوة على ذلك، عمل هذا المشروع على إعادة تأهيل مدرستين في مدينة التل وقرية معربا، كما ساهم في توفير المزيد من الفصول الدراسية للطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاستشارات للأطفال المتضررين من الأزمة، إلى جانب استضافته لمختلف جلسات التوعية لآباء وأمهات الطلاب حول المشاكل ذات الأولوية التي تواجه أبناءهم. ومن خلال التركيز على التعليم والخدمات البلدية الأساسية، مثل: المياه والصرف الصحي، وضع المشروع رؤية للتقدم والتحسين على مستوى القاعدة الشعبية في كل من المنطقتين.

أما في مدينة بيروت بلبنان، وعقب انفجار المرفأ، كانت هنالك حاجة مُلحّة ليس فقط للحفاظ على التراث الحضري، بل أيضًا لتنشيط وتعزيز الخدمات البلدية الأساسية، حيث تسبب الانفجار في أضرار جسيمة طالت البنى التحتية البلدية الرئيسة، بما فيها مرفق فرز النفايات بحي "الكرنتينا" ومنشأة "كورال" لمعالجة الأسمدة، ليصبحا غير صالحين لممارسة الأنشطة مما زاد من أعباء مكبات النفايات في مواقع أخرى من المدينة.

وتبعًا لذلك، تم إطلاق برنامج إعادة التأهيل البيئي العاجل وإدارة النفايات في بيروت في عام ٢٠٢٢م. ويهدف هذا البرنامج إلى معالجة القضايا البيئية الطارئة التي أعقبت تفجير المرفأ في عام ٢٠٢٠م، وما تبعه من مخاطر شكلت تهديدًا للصحة العامة. وقد اشتمل هذا البرنامج على ثلاثة عناصر، هي: إعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة لإدارة النفايات الصلبة، والدعم المؤسسي لدمج التخضير في أهداف إعادة إعمار بيروت، بالإضافة إلى إدارة المشاريع الأخرى التي يشارك فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كجهة وسيطة.

وفيما يتعلق بإعادة تأهيل البنية التحتية لإدارة النفايات، عمل المشروع بشكل خاص على معالجة الجوانب الإدارية والتخلص من النفايات التي خلفتها المباني المتضررة، وكذلك النفايات الملوثة بمادة الأسبستوس. كما اشتمل المشروع على إعادة تأهيل البنية التحتية والمنشآت الخاصة بالنفايات الصلبة والمساعدة الفنية المرتبطة بها اللازمة لتشغيلها المستدام. وفي إطار دعم أهداف إعادة إعمار بيروت، أجرى المشروع عمليات حصر على المستوى الوطني للنفايات الخطرة والمواد الكيميائية، كما أجرى تقييمًا للمختبرات البيئية الوطنية. وبدوره ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المشروع وأدى أدوارًا بارزة من خلال تسيير الجوانب الإدارية الشاملة للمشروع، والالتزام الائتماني، والامتثال للضمانات، إلى جانب إجراء الدراسات الفنية، والمالية والبيئية اللازمة، وتقديم المساعدات الفنية الأخرى وتعزيز التدابير.

وبالإضافة إلى ذلك، أولى المشروع اهتمامًا خاصًا بالمساواة بين الجنسين والشمول الاجتماعي، كما حرص على إشراك كل من الرجال والنساء على حد سواء في تنفيذ عناصره، وقد تحقق ذلك من خلال التنسيق مع المنظمات غير الحكومية التي تقودها النساء، وتوفير مجموعة من الفرص، بما في ذلك المشاركة في المشاريع التجريبية، والتدريب الفني، وحملات التوعية.

أثبتت مبادرات إعادة التأهيل الحضري في كل من سوريا ولبنان قدرتها في إحداث التحول المطلوب من خلال استهدافها لاحتياجات المجتمع، مثل: التعليم، والصحة العامة، والبنية التحتية المستدامة. ولم تقتصر جهود إعادة التأهيل الحضري على إعادة تأهيل المدارس وشبكات المياه في التل ومعربا، وإعادة تأهيل وإعمار المنشآت الخاصة بإدارة النفايات في بيروت، وإعادة بناء المساحات الحضرية، بل ساهمت كذلك في تعزيز المرونة الاجتماعية. وقد شدد مشروع الصمود في حالات الطوارئ وفرص تمكين إعادة تأهيل الفئات الضعيفة في التل ومعربا وبرنامج إعادة التأهيل البيئي العاجل وإدارة النفايات في بيروت، على أهمية اتباع المناهج الشاملة، مما يضمن أن تكون تأثيرات إعادة التأهيل الحضري مستدامة وعادلة. ومن خلال معالجة التحديات المباشرة للمدن، تُمهّد هذه المشاريع الطريق نحو تجديد المناطق الحضرية بشكل مستدام.

احتفال في مدرسة التل بمناسبة مشروع "التعافي"
©٢٠٢٤ ADRA

مشهد لزلزال مدينة بومدراس الجزائرية
©٢٠١١ مغاربية | فلكير

نماذج يحتذى بها من الجزائر والمغرب

الصمود الحضري في مواجهة الزلازل

يشهد العالم في عصرنا الحالي ثورة في تقنيات البناء الحديثة والمشاريع الإنشائية، الأمر الذي ساهم في زيادة وسائل توفير الحماية من المخاطر والكوارث الطبيعية بشكل أكبر، وهذا بدوره انعكس على توفير بنى تحتية ذات جودة عالية وأكثر مرونةً لها القدرة على تحمل الكوارث الطبيعية المفاجئة.

ومن أبرز هذه الكوارث الطبيعية الزلازل التي ألحقت أضرارًا هائلة بالبنية التحتية في المناطق الحضرية في عددٍ من المدن حول العالم. ومن خلال هذا المقال سيتم التناول بالتفصيل الزلزال الذي ضرب مدينة بومرداس في الجزائر عام ٢٠٠٣م، والزلزال الذي أثر على مناطق مختلفة من المغرب في عام ٢٠٢٣م، كما سيتطرق المقال إلى الخطوات التي تم اتخاذها في البلدين بهدف معالجة الأضرار الجسيمة التي تسببت فيها هذه الزلازل.

شهدت مدينة بومرداس التي تقع شمال الجزائر على ساحل البحر الأبيض المتوسط زلزالًا هو الأعنف من نوعه عام ٢٠٠٣م، مما أثر على أكثر من ١٢،٠٠٠ شخصًا، وأكثر من ١٠٠٠ مبنى، وألحق أضرارًا كبيرة بالبنية التحتية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ترك هذا الزلزال ٢٠،٠٠٠ شخصًا بلا مأوى، ولمعالجة آثاره واستجابةً للنزوح الجماعي، أطلقت الحكومة الجزائرية برنامجًا لإعادة تأهيل ٤٩ حي سكني. وقد تم تنفيذ هذا البرنامج من خلال ثلاث مراحل، حيث ركزت المرحلة الأولى على بناء مساكن جديدة، أما المرحلة الثانية فقد عملت على إصلاح المنازل المتضررة بشكل طفيف ومتوسط، في حين ساهمت المرحلة الثالثة في توفير مساكن مؤقتة. وقد تمثلت أبرز أهداف الحكومة الجزائرية في بناء ٢٠ ألف وحدة سكنية جديدة بحلول نهاية العام ٢٠٠٣م.

ومن جهة أخرى، قامت بعض المنظمات الدولية، مثل: بنك الاستثمار الأوروبي، بتقديم الدعم لأنشطة إعادة الإعمار الأخرى التي ركزت على إعادة تأهيل البنية التحتية في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى المرافق الاجتماعية التي اشتملت على شبكات المياه ومحطات المعالجة، وخدمات الكهرباء والغاز، وأنظمة النقل العام، والمستشفيات، والمدارس، والمستوصفات، وغيرها من المباني العامة.

وفي ذات المنحى، خطت الحكومة الجزائرية عدة خطوات تنظيمية بهدف تحقيق أكبر قدر من المرونة في مواجهة أي مخاطر مستقبلية محتملة، حيث عملت على تحسين "النظام الجزائري المضاد للزلازل"، وجعله إلزاميًا في تنفيذ الإنشاءات العامة والخاصة. وعلاوة على ذلك، استحدثت الحكومة الجزائرية نظامًا إلزاميًا للتأمين ضد المخاطر الطبيعية، وعممت تدريس "الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية" في جميع مستويات التعليم، كما اعتمدت قانونًا للوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث الطبيعية، وشجعت على حملات التوعية العامة المتعلقة بالكوارث الطبيعية من خلال الهلال الأحمر الجزائري والمديرية العامة للحماية المدنية.

وبعد مرور قرابة العشرين عامًا من زلزال مدينة بومرداس الجزائرية، وتحديدًا في عام ٢٠٢٣م، ضرب المغرب زلزال هو الأسوأ في تاريخه، تاركًا وراءه خسائر بشرية تقدر بأكثر من ٧٠٠٠ قتيل، مع تدميره للعديد من التجمعات السكنية التي تحولت إلى أنقاض. وبعد عام من هذه الكارثة، أعلنت الحكومة المغربية عن إطلاق أكثر من ٤٠ ألف مشروع إنشائي، بهدف إعادة إعمار المنازل المتضررة جرّاء الزلزال. وقد ركز برنامج إعادة الإعمار الشامل على ثلاث مجالات ذات أولوية، وهي: إعادة تأهيل المدارس والمستشفيات وشبكات الطرق، وتحسين إجراءات مواجهة الزلازل، ودمج حلول الطاقة المستدامة لتعزيز التكيف مع المناخ. كما أنشأت الحكومة صندوقًا لتدبير آثار الزلزال ووكالة تنمية الأطلس الكبير لتعزيز كفاءة إدارة عملية التعافي.

وإلى جانب ذلك، ساهمت جهات تمويل عالمية، مثل: البنك الأوروبي للاستثمار، بمجهودات مقدرة تمثلت في تقديم الدعم لعملية إعادة الإعمار، والذي بدوره انعكس في تسيير مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية العامة، لا سيما المدارس، والمستشفيات، وشبكات الطرق. وبالإضافة إلى ذلك، أثمر التعاون مع السفارتين الألمانية والدنماركية في المغرب عن إطلاق مشروع جاء بعنوان "المجالات الترابية المستدامة – أنماط الحياة المستدامة والمرنة في المغرب" في منطقة الأطلس الكبير التي تضررت بشكل كبير بسبب الزلزال. وتمثلت أبرز أهداف هذا البرنامج في تعزيز توفير المياه ودعم أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية في المنطقة، من خلال التركيز على أربع مجالات رئيسة، هي: حوكمة موارد المياه، وإعادة الإعمار، والتعافي الاقتصادي، ورفع مستوى المهارات اللازمة لتنفيذ الأنشطة في إطار البرنامج.

وبحلول أكتوبر ٢٠٢٤م، تم تطوير ٤٢ مركزًا صحيًا في جميع المواقع المتضررة، وإعادة تأهيل ١٢٧ مدرسة وإعادة فتحها. كما تم إعادة إعمار المواقع التراثية والثقافية المتضررة، حيث أُعيد بناء المسجد الأعظم "تينمل"، الذي يعود تاريخه إلى القرن الثاني عشر، والذي تهدم بفعل الزلزال، باستخدام المواد الأصلية، وقد تمت عملية إعادة البناء عن طريق فريق من الخبراء المحليين، والسلطات المحلية، والمجتمع المحلي.

وفي ضوء ما سبق ذكره، تشير تجربتا الجزائر والمغرب إلى قوة وأهمية المرونة والتعافي في إحداث التغيير عند التصدي للأزمات والكوارث الطبيعية. وقد بذلت السلطات المحلية في كلا البلدين مساعٍ حثيثة من أجل إعادة إعمار البنية التحتية، ودعم المجتمعاتِ المتضررة، وتعزيز التأهب للكوارث. ومن خلال تحسين إجراءات مواجهة الزلازل، ووضع خطط التنمية المستدامة، والاستفادة من التعاون الدولي، تُشدّد جهود إعادة الإعمار والتعافي في البلدين على أهمية اتخاذ التدابير الاستباقية في التخفيف من المخاطر وتعزيز المرونة. ومع تزايد الكوارث الطبيعية على مستوى العالم، تُعدّ هذه الدروس المستخلصة من التجربتين نماذج مهمة يُحتذى بها في دمج الابتكار، والشمول، والاستدامة في استراتيجيات إدارة الكوارث حول العالم.

مشهد يوضح الأضرار التي طالت المسجد الأعظم "تينمل" عقب وقوع زلزال ٢٠٢٣ في المغرب
©٢٠٢٣ لوسين | ويكيميديا كومنز

مشهد يوضح إصلاح الطاولات المدرسية في مدينة حماة
©٢٠٢٥ يحيى مرقة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا

سياسات مدينة حماة في تعزيز المرونة والتأهيل الحضري التشاركي

ترتبط العناصر الرئيسة لاستراتيجيات إعادة التأهيل الحضري الفاعلة ارتباطًا وثيقًا بدور المجتمعات المحلية والجهات المعنية في المجتمعات الحضرية. وفي حال توفر التنسيق الفعّال بين البلديات والمجتمعات المحلية، تُحقق جهود إعادة التأهيل الحضري وإعادة الإعمار نجاحًا طويل الأمد. يتطرق هذا المقال إلى التخطيط التشاركي لإعادة التأهيل الحضري في سوريا، وخاصةً في أحياء مدينة حماة، مثل: الباشورة، والبارودية، والشهباء، والفيحاء في وسط المدينة، كما يتطرق المقال بالتفصيل إلى النهج الشامل الذي تتبناه المدينة لإعادة التأهيل الحضري المبكر وبناء القدرة على الصمود للشعب السوري.

تُعدّ مدينة حماة واحدة من أكبر أربع مدن في سوريا، وهي جزء من محافظة حماة التي عانت من أزمة طويلة الأمد. وتبعًا لذلك، شهدت المدينة زيادةً هائلةً في الهجرة من المناطق الريفية إلى مدينة حماة، الأمر الذي شكّل عبئًا على المساكن وبقية الخدمات البلدية الأخرى. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢م، قادت محافظة مدينة حماة ومجلسها، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة متنوعة من أفراد المجتمع، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، وممثلي القطاع الخاص، إعداد خطة لإعادة التأهيل المجتمعي التشاركي. وقد ساهمت هذه في تعزيز المرونة في الأحياء السكنية بالمدينة وذلك من خلال نهج شامل يعكس الوضع الشائك على أرض الواقع، ويستند هذا النهج إلى أولويات المجتمعات المحلية من أجل تلبية الاحتياجات لها.

وبناءً على ذلك، تمت صياغة خطة إعادة التأهيل المجتمعي التشاركي ٢٠٢٢-٢٠٢٥م، والتي تم تصميمها بحيث تُجسّد خمس ركائز أساسية، هي: التنظيم المؤسسي، والتنظيم المجتمعي، والبنية التحتية والخدمات الأساسية، والحيوية الاقتصادية، والحي السكني الصحي. وخلال عملية التخطيط، حددت الجهات المعنية الرئيسة العديد من المجالات الأساسية ذات الأولوية تحت كل ركيزة. وبالنسبة للتنظيم المؤسسي فقد ركزت المجالات ذات الأولوية على تعزيز الحوكمة المحلية التشاركية وتقوية أواصر العلاقة بين المجتمع والسلطات المحلية، كما شددت على أهمية الحاجة إلى تعزيز استجابة الحكومات المحلية وبناء القدرات الإدارية. وقد اشتملت هذه المجالات على التدريب على القوانين، والتخطيط التشاركي، والمساءلة، والشمول.

فيما يتعلق بمجال التطوع والتنظيم المجتمعي فهو يشتمل على تعزيز المشاركة، والحد من التفاوتات بين أفراد المجتمع، وبناء قدرات الفئات الضعيفة في المجتمع، وتشجيع الحوار والتطوع، ودعم المنظمات المجتمعية للمساعدة في جهود إعادة التأهيل الحضري المحلي. أما بالنسبة للبنية التحتية والخدمات الأساسية، فقد شددت الخطة على أهمية تحسين شبكات المياه، والكهرباء، والصرف الصحي للتخفيف من حِدة الضغوط على الموارد وتعزيز مرونة المجتمع. كما ركز هذا المجال على إدارة النفايات، والنقل العام، والاتصالات لضمان سهولة الوصول والاستدامة. وعلاوة على ذلك، أكدت الخطة على المساواة بين الجنسين، والتماسك الاجتماعي، والمشاركة المجتمعية في توفير الخدمات.

ومن ناحية أخرى، تؤدي مدينة حماة دورًا محوريًا في الحياة الاقتصادية للمحافظة، حيث تضم بعض الأسواق الرئيسة والتقليدية في المنطقة. ولضمان الحيوية الاقتصادية للمدينة، حددت الجهات المعنية مجموعة من المجالات ذات الأولوية. وتشتمل هذه المجالات على إعادة تأهيل الأسواق المحلية، وتمكين النساء والشباب من خلال برامج تدريبية مصممة وفق احتياجاتهم، والدعم المالي، وتطبيق سياسات العمل اللائق. وإلى جانب ذلك، تم التأكيد على دعم القطاع الخاص والشركات الصغيرة باعتباره أمرًا حيويًا لإنعاش الصناعات والحِرف التي لها إمكانيات تعزيز الشعور بالمسؤولية المجتمعية. وفي إطار ركيزة "الحي السكني الصحي"، أكدت الخطة على تعزيز دور الشمولية وذلك من خلال تلبية احتياجات الفئات الضعيفة، مثل: النساء، والشباب، والنازحين داخليًا، من خلال شبكات الحماية المجتمعية، وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي، والمبادرات التمكينية. كما شددت الخطة على أهمية تعزيز تكافؤ فرص الحصول على الخدمات، ورفع الوعي البيئي، وتحسين ممارسات النظافة وإدارة النفايات، لبناء مجتمع صحي وأكثر تماسكًا. وهدفت الخطة كذلك إلى تعزيز الحوكمة المحلية من خلال تشجيع التنوع في التمثيل والمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات لتحقيق إعادة التأهيل الحضري المستدام والمرونة في المناطق الحضرية.

وخلاصة القول، كان لعملية التخطيط التشاركي لإعادة التأهيل الحضري لمدينة حماة العديد من الآثار، حيث تمثل أبرزها في تعزيز دور المجتمع المحلي في تولي مسؤولية أنشطة إعادة الإعمار، التي اشتملت على حشد سكان المدينة لإعادة تأهيل الحدائق والمتنزهات، وإزالة الأنقاض من الأحياء السكنية، وغيرها من الأنشطة التي اعتمدت في السابق على برامج الدعم الخارجي. ومع ذلك، تشدد هذه العملية على أهمية دمج الدعم المقدم من الجهات الفاعلة المحلية، والوطنية، والدولية الأخرى. ومن أبرز آثار هذه العملية كذلك أنها تُقدّم، لجميع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية العاملة في مجال إعادة التأهيل الحضري في سوريا، إطارًا مشتركًا يُمكن من خلاله مواءمة تدخلاتها مع الأولويات المحلية. وبعد تجربة هذه العملية في حماة، قرّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا توسيع نطاق هذا النهج ليشمل مناطق سورية أخرى.

مشاركون من مجلس المدينة واللجان المحلية على طاولة واحدة في حماة
©UNDP Syria ٢٠٢٢

صورة لمخيم نهر البارد للاجئين قبل تنفيذ أعمال إعادة الإعمار
©٢٠١١ جائزة الآغا خان للعمارة

إعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في لبنان

أصبحت قضية النزوح الجماعي الذي يعقب النزاعات من أكبر القضايا المثيرة للقلق، حيث يتم في الغالب اقتلاع مجتمعات بأكملها من جذورها، ومن ثم تبدأ رحلة البحث عن ملاذ آمن وحياة جديدة في ظل ظروف صعبة. ونستعرض من خلال هذا المقال أبرز الدروس المستفادة من تجربة مخيم نهر البارد للاجئين في لبنان باعتبارها تجربة مؤثرة تُبيّن كيفية تجاوز التحديات والتعقيدات التي تحدث خلال تنفيذ الخطط الطموحة لإعادة الإعمار والجهود المستمرة لإعادة الاستقرار وحفظ كرامة النازحين.

يقع مخيم نهر البارد للاجئين في شمال لبنان على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وقد أنشأه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عام ١٩٤٩م بهدف توفير المأوى للاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من منطقة الجليل الأعلى والمنطقة الساحلية الشمالية لفلسطين. وكان المخيم في البداية عبارة عن مجموعة من الخيام، ولكن تم تحسينه وتوسعته لاحقًا ليضم مجموعة من المنازل والغرف الخرسانية. وطالت المخيم أضرار جسيمة في النزاعات التي شهدتها لبنان في عام ٢٠٠٧م، الأمر الذي أدى إلى تدميره بالكامل، ويُعدّ نهر البارد ثاني أكبر مخيم في لبنان في ذلك الوقت، حيث كان يضم، بالإضافة إلى مبانيه السكنية، مركزًا صحيًا تابعًا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، وعددًا من المدارس، ومكتبًا للإغاثة، والذي واجه هو الآخر دمارًا كبيرًا.

وبسبب الدمار والأضرار التي لحقت بالمخيم، شرعت "الأونروا" في عام ٢٠٠٩م، في إعادة إعمار المخيم وإدارة شؤون النازحين البالغ عددهم حوالي ٢٧،٠٠٠ نازح. وقد كانت هذه المبادرة بمثابة أكبر

مشروع من نوعه تقوم به المنظمة على الإطلاق. وتبعًا لذلك تم إعداد خطة إعادة الإعمار بالتنسيق الوثيق مع الجهات الحكومية اللبنانية، ومجموعة البنك الدولي والمجتمع المحلي، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من أن "الأونروا" قادت عملية إعادة الإعمار فعليًا، إلا أن الحكومة اللبنانية والمؤسسات البلدية ذات العلاقة قد أدت أدوارًا تنسيقية وتنظيمية حيوية بدءًا بالموافقة على التصاميم، وإخلاء الأراضي من الأنقاض، وانتهاءً بالإشراف على أعمال البنية التحتية ودمج المخيم في الأنظمة البلدية الشاملة، الأمر الذي ساهم في ضمان تجسيد المشروع لرؤية المجتمع والمتطلبات على مستوى الدولة.

وخلال عملية إعادة إعمار المخيم، أدى اللاجئون أدوارًا بارزة تمثلت في إنشاء جهة محلية عُرفت باسم "لجنة إعادة إعمار نهر البارد للعمل المدني والدراسات "NBRC". وقد ضمت هذه اللجنة شبكة متنوعة من المختصين والناشطين من داخل المخيم وخارجه. وعلى الرغم من غياب الدور الرسمي لهذه اللجنة في عملية إعادة الإعمار في بداية الأمر، إلا أنها بدأت في عملية التوثيق الخاصة بها ووضعت رؤية مجتمعية ثاقبة لإعادة إعمار المخيم. كما قامت هذه اللجنة بالتعاون مع الأُسر المتضررة بإجراء عمليات مسح لمنطقة المخيم، وخلال فترة زمنية مدتها ثلاثة أشهر، وضعت خرائط تفصيلية تُبيّن أحجام وموقع مباني المخيم التي تقدر بنحو ١٦٩٧ مبنى. كما ساهم أكثر من ١٥٠ متطوعًا في أعمال اللجنة التي اشتملت على إنشاء قاعدة بيانات للسكان، والمُلّاك، والشقق في المخيم. وعلاوة على ذلك، عقدت اللجنة شراكة مع وحدة تحسين المخيمات في "الأونروا" والتي بدورها دعت إلى إشراك اللاجئين في عملية إعادة الإعمار. ونتيجة لهذه الجهود، تم اعتماد العمل الذي قامت به اللجنة كما تم إشراكها في الحوار المستقبلي حول إعادة الإعمار، مما أدى إلى إضفاء الطابع الرسمي على مشاركتهم لاحقًا.

وبعد عامين من العمل الدؤوب والحوارات المتواصلة بين الجهات المعنية حول أكثر من أربعة وعشرين نسخة مختلفة من المخطط الشامل لإعادة إعمار المخيم، وافقت الحكومة على خطة مبدئية في عام ٢٠٠٩م. وقد تضمنت هذه الخطة إعادة إعمار أكثر من ١٠٠٠ متجر، ووحدات سكنية لحوالي ٥٠٠٠ أُسرة، ومجمع "الأونروا"، والبنية التحتية للمخيم بأكملها. واشتملت الخطة على ثماني حزم لإعادة الإعمار وبدأت بإزالة ما يقدر بنحو ٥٠٠،٠٠٠ متر مكعب من الأنقاض من موقع المخيم. وتم نقل اللاجئين إلى مخيم آخر في نفس المنطقة خلال عملية إعادة الإعمار.

وبحلول عام ٢٠١١م، تم الانتهاء من حزمة إعادة الإعمار الأولى بإيواء ٣١٧ أُسرة وافتتاح ثلاث مدارس تابعة لمنظمة "الأونروا". وبحلول عام ٢٠١٣م، تم إعادة وضع حزمتين أخريين، إلا أن المشروع واجه تأخيرات بسبب صعوبات في التمويل والإدارة. ومع ذلك، استمر العمل، وبحلول عام ٢٠١٧م، تم الانتهاء مما يقرب من نصف الوحدات السكنية وكان ٣٧٠ وحدة أخرى قيد الإنشاء.

وعلى الرغم من مختلف العوائق التي واجهت عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين في لبنان، إلا أنها تُعدّ إنجازًا بارزًا في التخطيط التشاركي والتصميم لمخيم للاجئين. كما تم اختيار هذا المشروع ضمن أبرز عشرة مشاريع مؤهلة للحصول على جائزة الآغا خان للعمارة عام ٢٠١٠م. وتعتبر عملية إعادة الإعمار التي اعتمدها المشروع بمثابة دليل بارز على ما يُمكن تحقيقه عند مشاركة جميع الجهات المعنية، وعند مشاركة اللاجئين أنفسهم بفاعلية في رسم خطوط المستقبل.

نقاش بين السكان حول المخطط العام باستخدام خريطة تجوال تفاعلية
©٢٠١١ جائزة الآغا خان للعمارة

أخبار المعهد

المعهد يوقع اتفاقية المقر مع وزارة الخارجية السعودية

في إطار دعم المملكة العربية السعودية للمنظمات الإقليمية والدولية، شهد المعهد العربي لإنماء المدن مرحلة جديدة من تاريخه بتوقيع اتفاقية المقر مع حكومة المملكة العربية السعودية، وذلك ضمن خطة التحول الشامل التي أطلقها سمو رئيس المعهد، الأمير الدكتور فيصل بن عيّاف. وقد جرت مراسم التوقيع يوم الاثنين ٢٨ أبريل ٢٠٢٥م، الموافق ٣٠ شوال ١٤٤٦هـ، في مقر وزارة الخارجية بالرياض، حيث وقع الاتفاقية بالإنابة وكيل الوزارة للشؤون الدولية المتعددة والمشرف العام على وكالة الوزارة لشؤون الدبلوماسية العامة سعادة الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الرسي، فيما وقعها عن المعهد العربي سعادة المدير العام الدكتور أنس بن مفرح المغيري. تُجسد هذه الاتفاقية المكانة الإقليمية والدولية للمملكة العربية السعودية، وتؤكد التزامها بدعم جهود التنمية الحضرية في المدن العربية، والأعضاء المستفيدين من برامج المعهد في تعزيز السياسات الحضرية المبتكرة، وبناء القدرات المؤسسية، وتأهيل القيادات البلدية، إلى جانب دعم الحضور الدولي للمدن من خلال دور أكثر فاعلية في الدبلوماسية الحضرية.

المعهد العربي لإنماء المدن يوقع اتفاقية مقر مع وزارة الخارجية السعودية
©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

الرياض تختتم منتدى حوار المدن العربية الأوروبية

اختتمت العاصمة السعودية الرياض أعمال منتدى حوار المدن العربية الأوروبية في نسخته الأولى، الذي استضافته أمانة منطقة الرياض بشراكة مع المعهد العربي لإنماء المدن تحت شعار "شراكات المدن لمستقبل أفضل"، بمشاركة رفيعة المستوى شملت أمناء المدن ورؤساء البلديات والمحافظين، إلى جانب نخبة من الخبراء الحضريين وممثلي المنظمات الدولية والبنوك التنموية والاتحادات البلدية من الجانبين العربي والأوروبي.

على مدى ثلاثة أيام، تحوّلت الرياض إلى منصة فاعلة للحوار الحضري البنّاء، حيث ناقش المشاركون أبرز التحديات التي تواجه المدن في ظل التغيرات المناخية، والنمو السكاني، والتحول الرقمي، مؤكدين على ضرورة تعزيز الدبلوماسية الحضرية، وبناء شبكات تعاون طويلة الأمد بين المدن، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نقاشات نوعية وزيارات ميدانية

شهد المنتدى سلسلة من الجلسات الحوارية وورش العمل التخصصية، تناولت محاور حيوية أبرزها: التغير المناخي والتخطيط الاستراتيجي، التمويل الحضري المبتكر، التحول الرقمي في الإدارة البلدية، وبناء الجسور بين المدن عبر التعاون الثقافي والمعرفي. كما نُظمت جلسة ملتقى "قادة المدن"، برئاسة صاحب السمو الأمير الدكتور فيصل بن عبد العزيز بن عيّاف، أمين منطقة الرياض ورئيس المعهد العربي لإنماء المدن، والتي خلصت إلى اختيار العاصمة الإسبانية مدريد لاستضافة النسخة المقبلة من المنتدى في عام ٢٠٢٧، تأكيدًا على استمرارية الحوار وبناء جسور التواصل الحضري.

الرياض تختتم منتدى حوار المدن العربية الأوروبية بإجماع دولي على بناء شراكات حضرية مستدامة بمشاركة أكثر من ١٠٠ مدينة و ٥٠ منظمة دولية

وضمن جدول الفعاليات، زار قادة المدن والوفود المشاركة عدداً من المشاريع الكبرى والمعالم البارزة في الرياض، مثل مشروع المسار الرياضي والمنطقة التاريخية ومركز الملك عبد الله المالي (KAFD)، للاطلاع على تجارب التنمية الحضرية التي تشهدها المدينة.

توقيع اتفاقيات استراتيجية

شهد المنتدى توقيع ثلاث اتفاقيات استراتيجية متميزة بين المعهد العربي لإنماء المدن وعدد من الشركاء الدوليين، بما يُجسد تطلع المعهد للاضطلاع بدور قيادي كمنصة إقليمية لتعزيز التنسيق والتعاون في مجالات التنمية الحضرية:

الاتفاقية الأولى مع منظمة المدن العالمية الكبرى (Metropolis) لإطلاق البرنامج الدولي لدبلوماسية المدن، يستهدف تطوير القيادات البلدية وتعزيز الحوكمة الحضرية.

الاتفاقية الثانية مع مؤتمر ومعرض المدن الذكية العالمي (Smart City Expo World Congress) لدعم تنظيم برامج علمية متخصصة في التحول الرقمي حتى عام ٢٠٢٧م.

الإعلان عن مشروع إقليمي للتخضير الحضري بشراكة مع بلدية تونس، وبدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ويركز على تطوير الفراغات العامة وتحويلها إلى مساحات خضراء مجتمعية.

توصيات وخارطة طريق للتكامل

في الجلسة الختامية، خرج المشاركون بجملة من التوصيات أبرزها: ضرورة ترسيخ شبكات التعاون المستدامة بين المدن العربية والأوروبية، وتطوير آليات تمويل حضري أكثر مرونة، وتفعيل مشاركة المجتمع في صنع القرار، بالإضافة إلى أهمية التوأمة بين المدن وتبادل الخبرات العملية في مجال البنية التحتية والخدمات، وأكد سمو الأمير الدكتور فيصل بن عيّاف أن استضافة الرياض لهذا المنتدى يعكس التزامها بأن تكون مدينة رائدة في تشكيل مستقبل المدن المستدامة والذكية، مشيراً إلى أن اللقاء مثّل فرصة ثمينة لبناء علاقات استراتيجية بين العواصم والمدن الكبرى.

من جانبه، وصف سعادة الدكتور أنس بن مفرح المغيري، مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن، المنتدى بأنه نقطة تحول في مسار الحوار الحضري العربي الأوروبي، لافتاً إلى أن ما تحقق من نتائج وشراكات خلال المنتدى سيتحول إلى برامج ومبادرات عملية خلال المرحلة المقبلة.

إشادة دولية واستعداد للنسخة القادمة

اختُتمت أعمال المنتدى وسط إشادة كبيرة من الوفود المشاركة بحُسن التنظيم، وتنوع الموضوعات المطروحة، وثراء النقاشات، وجودة المخرجات. وأكد المشاركون أهمية ترسيخ المنتدى كمنصة دورية للحوار الحضري تجمع صُنّاع القرار والخبراء من العالم العربي وأوروبا، بما يسهم في تبادل الخبرات وتعزيز التعاون، ويدعم جهود المدن في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة على المستويين الإقليمي والدولي، ومع إسدال الستار على النسخة الأولى من المنتدى، عززت الرياض مكانتها كمركز إقليمي للحوار الحضري، وكمساحة مفتوحة للتجارب الملهمة والمبادرات الرائدة التي تُسهم في إعادة تشكيل ملامح المدن، نحو مستقبل أكثر ذكاءً وإنسانيةً وترابطاً بيئياً واجتماعياً.

المعهد يوقّع ثلاث اتفاقيات استراتيجية في منتدى حوار المدن العربية الأوروبية

في خطوة تعكس الدور المتنامي للمعهد العربي لإنماء المدن في قيادة مسارات التنمية الحضرية وتعزيز الشراكات الدولية، شهد المعهد توقيع ثلاث اتفاقيات استراتيجية، وذلك على هامش منتدى حوار المدن العربية الأوروبية AECD ٢٠٢٥، الذي استضافته أمانة منطقة الرياض في الفترة من ١١ إلى ١٣ مايو الجاري بفندق الهيلتون – غرناطة، بشراكة مع المعهد، تحت شعار "شراكات المدن لمستقبل أفضل". ويأتي توقيع هذه الاتفاقيات ضمن فعاليات المنتدى الذي يُعد حدثاً إقليمياً غير مسبوق، يهدف إلى خلق منصة للحوار الحضري البنّاء بين المدن العربية والأوروبية، من خلال تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين رؤساء البلديات والأمناء والمحافظين، إلى جانب المنظمات الحضرية الدولية، واتحادات البلديات، والمؤسسات المانحة، والبنوك التنموية.

وفي هذا السياق، وعلى هامش أعمال المنتدى وقّع المعهد العربي لإنماء المدن ثلاث اتفاقيات استراتيجية مع جهات دولية وإقليمية، بهدف دعم التحول الحضري، وتعزيز الاستدامة، وتطوير الشراكات المعرفية والتقنية في المدن العربية.

اتفاقية مع منظمة ميتروبوليس لإطلاق البرنامج الدولي لدبلوماسيةالمدن

ضمن هذه الاتفاقيات، أبرم المعهد شراكة مع منظمة ميتروبوليس العالمية لإطلاق البرنامج الدولي لدبلوماسية المدن،

اتفاقية مع منظمة ميتروبوليس لإطلاق البرنامج الدولي لدبلوماسية المدن
٢٠٢٥© المعهد العربي لإنماء المدن

الذي يهدف إلى تطوير قدرات قادة المدن العربية في مجالات الدبلوماسية الحضرية، وحوكمة المدن، وبناء شبكات تعاون مؤسسي. ويُركز البرنامج على تعزيز الشراكات المعرفية بين المدن الأعضاء، وتنسيق الجهود لاستقطاب التمويل الخارجي للمبادرات المشتركة، بما يرسّخ الحضور العربي في المنصات الحضرية الدولية. وتضم "ميتروبوليس" أكثر من (١٦٠) مدينة كبرى تمثل أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة حول العالم.

شراكة مع مؤتمر المدن الذكية العالمي SCEWC لتعزيز المعرفة والابتكار الحضري

في إطار اهتمامه بالتحول الرقمي والمدن الذكية، وقّع المعهد اتفاقية تعاون مع مؤتمر ومعرض المدن الذكية العالمي (Smart City Expo World Congress)، أحد أبرز الفعاليات الدولية في مجال المدن الذكية والاستدامة. وتتضمن الاتفاقية دعم فعاليات المؤتمر مع التركيز على تعزيز المحتوى العلمي، وتنظيم فعاليات حوارية متخصصة. وتسعى هذه الشراكة إلى تبادل التجارب الناجحة وابتكار حلول ذكية تُسهم في تحسين جودة الحياة في المدن العربية. بالإضافة إلى التعاون في تنظيم منتدى حوار المدن العربية الأوروبية AECD ٢٠٢٧.

مشروع إقليمي للتخضير الحضري بالشراكة مع بلدية تونس، الأنشطة الخضراء في بعض المدن العربية - التخضير التشاركي للأحياء

كما أعلن المعهد عن إطلاق مشروع إقليمي للتخضير الحضري، بالشراكة مع بلدية تونس، وبدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ويرتكز المشروع على ثلاثة محاور رئيسية:

- الرئة الخضراء للحي: إعادة تأهيل الفراغات الحضرية وتحويلها إلى مساحات خضراء تشاركية.
- مبادرات حضرية قصيرة المدى: تنفيذ حملات تشجير وتخضير واسعة النطاق.

شراكة مع مؤتمر المدن الذكية العالمي SCEWC لتعزيز المعرفة والابتكار الحضري
٢٠٢٥© المعهد العربي لإنماء المدن

- نشر المعرفة: إعداد مواد تدريبية وتوثيق التجارب لبناء مرجع معرفي يُسهم في نقل الخبرات. ويُنفّذ المشروع بمشاركة فعّالة من الجامعات والمجتمعات المحلية، من خلال تنظيم ورش عمل واستوديوهات تصميم تُشرك السكان في عملية التخطيط والتنفيذ.

توجه استراتيجي نحو مدن أكثر مرونة واستدامة

تعكس الاتفاقيات الثلاث التي أبرمها المعهد العربي لإنماء المدن توجهاً استراتيجياً نحو ترسيخ شراكات دولية فاعلة، وتطوير سياسات حضرية متقدمة تُعزز من مرونة المدن العربية في التعامل مع التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة. وتسهم هذه المبادرات في بناء نموذج حضري متكامل يتسم بالشمولية والاستدامة.

مشروع إقليمي للتخضير الحضري بالشراكة مع بلدية تونس، مشروع دعم الأنشطة الخضراء في بعض المدن العربية – التخضير التشاركي للأحياء
٢٠٢٥© المعهد العربي لإنماء المدن

حفل عشاء بمقر المعهد لرؤساء وفود حوار المدن العربية الأوروبية

شرف صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز، نائب أمير منطقة الرياض، مساء اليوم، حفل العشاء الذي أقامه المعهد العربي لإنماء المدن في مقره بمدينة الرياض، تكريمًا لرؤساء الوفود المشاركة في منتدى حوار المدن العربية الأوروبية المنعقد حاليًا في العاصمة.

وكان في استقبال سموه لدى وصوله مقر الحفل، صاحب السمو الأمير الدكتور فيصل بن عبدالعزيز بن عيّاف، أمين منطقة الرياض، رئيس المعهد العربي لإنماء المدن، ورئيس اللجنة التنظيمية للمنتدى.

ورحب سمو نائب أمير منطقة الرياض بقادة المدن ورؤساء الوفود المشاركة، مؤكدًا أن استضافة الرياض للنسخة الأولى من المنتدى تعكس مكانتها المتقدمة في المشهد الحضري إقليميًا ودوليًا، ودورها المحوري في دعم المبادرات البلدية وتعزيز الشراكات الحضرية الفاعلة.

وفي ختام الحفل، شارك سموه في العرضة السعودية، وسط حضور عدد من قادة المدن والأمناء والعمداء ورؤساء البلديات من مختلف المدن العربية والأوروبية. ويأتي هذا اللقاء ضمن سلسلة من الفعاليات المصاحبة للمنتدى، التي تهدف إلى توثيق العلاقات وبناء جسور التعاون بين المدن العربية والأوروبية في إطار من الشراكة والتكامل الحضري.

نائب أمير منطقة الرياض يشرف حفل عشاء رؤساء وفود منتدى حوار المدن العربية الأوروبية في مقر المعهد العربي لإنماء المدن في الرياض

©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد يشارك في الدورة التاسعة من مؤتمر الدار البيضاء للمدن الذكية

شارك المعهد العربي لإنماء المدن في الدورة التاسعة من مؤتمر Casablanca Smart City، تأكيدًا على حضوره المؤسسي الفاعل على المستوى الإقليمي، وحرصه على دعم مسارات التحول الرقمي وتعزيز الحوكمة الذكية والشاملة في المدن العربية.

وفي جلسة حوارية بعنوان "نحو حوكمة تشاركية ومتصلة"، استعرض الدكتور منتصر الحياري، مدير التطوير المؤسسي والتدريب في المعهد، أبرز ما تضمنه آخر إصدارات المعهد من سلسلة سلسلة تقارير السياسات الحضرية، والذي جاء بعنوان:"البلديات والتحول الرقمي في المدن العربية: منظور التطوير المؤسسي".

وتناول النقاش التحولات المتسارعة في مشهد الحوكمة الرقمية للمدن العربية، مسلطًا الضوء على أهمية جاهزية المؤسسات البلدية، وتطوير منصات رقمية تتمحور حول المواطن، إلى جانب الحاجة إلى إصلاحات استراتيجية تعزز مفاهيم الإدارة الحضرية التشاركية.وأكّدت مداخلة المعهد أن التفاوت في مستويات التحول الرقمي لا يقتصر فقط على الفوارق بين المدن المتقدمة ونظيراتها التي لا تزال في مراحلها الأولى، بل يشمل كذلك فجوات واضحة بين الإدارات المحلية ومجتمعاتها، مما يفرض الحاجة إلى سياسات حضرية رقمية تراعي الشمول، وتضمن إدماج جميع الفئات دون أن تُترك أي فجوة مجتمعية أو رقمية تعيق مسار التنمية.

وضمت الجلسة عددًا من المتحدثين رفيعي المستوى من مختلف المدن والمؤسسات الدولية، منهم ممثلون عن مدينتي الدار البيضاء والرباط، وممثلون عن فرنسا والهند ولوكسمبورغ، مما أتاح مساحة غنية لتبادل التجارب ومناقشة حلول رقمية مبتكرة في إدارة المدن.

مشاركة المعهد في في الدورة التاسعة من Casablanca Smart City

©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد يطلق تقرير "بناء جسور التواصل بين المدن، والبحث عن حلول للتحديات المشتركة"

أطلق المعهد العربي لإنماء المدن بالشراكة مع مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG) تقريرًا بعنوان "بناء جسور التواصل بين المدن: استكشاف حلول للتحديات المشتركة"، وذلك على هامش فعاليات منتدى حوار المدن العربية الأوروبية.

يتناول التقرير سبل تعزيز التعاون بين المدن العربية والأوروبية من خلال ستة نماذج عملية للتواصل الحضري، ويسلط الضوء على ثلاث أولويات رئيسية: المرونة المناخية، التحول الرقمي، والتمويل البلدي. ويعتمد التقرير على دراسات حالة من مدن، مثل: دبي وأبوظبي وأمستردام وصوفيا والرياض، مستعرضًا حلولًا قابلة للتطبيق لتحقيق تنمية حضرية مستدامة.

ويُعد هذا التقرير مرجعًا رائدًا لصياغة سياسات حضرية شاملة، حيث يدعو إلى شراكات فاعلة ورؤى مبتكرة لمستقبل أكثر توازنًا وارتباطًا بين المدن.

المعهد العربي لإنماء المدن يطلق تقرير "بناء جسور التواصل بين المدن، والبحث عن حلول للتحديات المشتركة" بالشراكة مع مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG)

©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

ورشة تدريبية بعنوان "إدارة الأصول وخصخصة الخدمات"

عقد المعهد العربي لإنماء المدن ورشة تدريبية متخصصة بعنوان "إدارة الأصول وخصخصة الخدمات"، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أبريل ٢٠٢٥، وذلك ضمن إطار الشراكة التدريبية مع أمانة محافظة جدة، وفي سياق جهود المعهد الرامية إلى دعم بناء القدرات المؤسسية وتعزيز كفاءة إدارة الموارد والخدمات في الأجهزة البلدية.

امتدت الورشة على مدى ثلاثة أيام، بواقع ١٨ ساعة تدريبية، وشارك فيها ٣٧ مشاركاً من منسوبي الأمانة، في جلسات تدريبية حضورية تم تصميمها لتزويد المشاركين بالمعارف والتطبيقات العملية في مجال إدارة الأصول والخدمات.

وهدفت الورشة إلى:

- تمكين البلديات من تطوير منهجيات متقدمة لإدارة الأصول بكفاءة واستدامة.
- تعزيز التوجه نحو الشراكات الاستثمارية باعتبارها أحد مسارات الخصخصة المستدامة.
- تمكين المشاركين من تقييم الأصول البلدية وتصنيفها وتحليل جدواها الاستثمارية.
- تعزيز فهم منهجيات إدارة الأصول وتطوير الشراكات مع القطاع الخاص.
- تطوير مهارات إعداد خطط التحول في الخدمات البلدية بما يتماشى مع التوجهات الوطنية في التنمية المحلية.

وتأتي هذه الورشة ضمن سلسلة من البرامج التدريبية التي يقدمها المعهد لدعم جهود التحول المؤسسي والارتقاء بممارسات إدارة الخدمات الحضرية في المدن العربية.

ورشة تدريبية بعنوان "إدارة الأصول وخصخصة الخدمات"
©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

ورشة تدريبية بعنوان "إعداد الخطط التنفيذية والمحافظ الرأسمالية"

عقد المعهد العربي لإنماء المدن ورشة تدريبية متخصصة بعنوان "إعداد الخطط التنفيذية والمحافظ الرأسمالية"، خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أبريل ٢٠٢٥،وذلك ضمن إطار الشراكة التدريبية مع أمانة محافظة جدة، وفي سياق جهود المعهد العربي لإنماء المدن لدعم بناء القدرات المؤسسية وتعزيز ممارسات التخطيط الحضري الفعّال في الأجهزة البلدية.

امتدت الورشة على مدى ثلاثة أيام، بواقع ١٨ ساعة تدريبية، وشهدت مشاركة ٣٥ مشاركاً من منسوبي الأمانة، في جلسات تدريبية حضورية تم تصميمها لتلبية احتياجات العمل الميداني وتطبيقاتهالواقعية.

وهدفت الورشة إلى:

- تمكين المشاركين من فهم أساسيات التخطيط الرأسمالي وأهمية إعداد الخطط التنفيذية للمشروعات البلدية.
- تطوير مهارات تنظيم المحافظ الرأسمالية بما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للجهات المحلية.
- تطبيق منهجيات عملية لإعداد خطط تنفيذية فعّالة تدعم الكفاءة والاستدامة في تنفيذ المشاريع.
- توفير أدوات تحليل وتقييم المشروعات الرأسمالية بما يعزز من مواءمتها مع أهداف الاستدامة.

وتأتي هذه الورشة في إطار حرص المعهد على تقديم برامج تدريبية عالية التأثير تواكب تطلعات المدن العربية في تحسين الأداء البلدي وتعزيز الكفاءة في إدارة المشاريع.

ورشة تدريبية بعنوان " إعداد الخطط التنفيذية والمحافظ الرأسمالية
٢٠٢٥© المعهد العربي لإنماء المدن

تجربة بلدية تونس في الانتقال الطاقي والتخطيط المناخي، تونس أنموذجاً

نظّم المعهد العربي لإنماء المدن اللقاء الثالث عشر ضمن سلسلة اللقاءات الشهرية "حراك المدن" مساء يوم الأربعاء ٠٢ ذو القعدة ١٤٤٦ هـ الموافق ٣٠ أبريل ٢٠٢٥م، بحضور عدد من المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية.

استهل اللقاء الدكتور عبد الله ضيف الله، مدير اللقاء وأستاذ التخطيط العمراني، بنبذة تعريفية عن سلسلة لقاءات "حراك المدن"، مشيرًا إلى أهميتها في إثراء النقاش بين المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية في الدول العربية كافة. وأكد على أهمية هذه اللقاءات في تسليط الضوء على مشاريع التنمية الحضرية الريادية، وتبادل الأفكار حول آليات العمل ومقومات النجاح.

افتُتِح اللقاء بعرض قدمه المهندس أنور المديني، مهندس رئيس في الهندسة المدنية، مكلّف بالإدارة العامة للطرقات والمناطق الخضراء والمتنزهات بالنيابة بتونس. يتمتّع بخبرة

تجربة بلدية تونس في الانتقال الطاقي والتخطيط المناخي، تونس أنموذجاً
٢٠٢٥© المعهد العربي لإنماء المدن

تفوق ٣٥ عامًا في مجال الأشغال العامة وإدارة البنية التحتية، شغل خلالها عدة مناصب قيادية ببلدية تونس، وكان له دور محوري في تخطيط وإنجاز مشاريع كبرى وحيوية داخل مدينة تونس.

استعرض المهندس أنور تجربة بلدية تونس كنموذج في الانتقال الطاقي والتخطيط المناخي، ضمن إطار التزاماتها باتفاقيات المناخ وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وهذا وقد تطرق إلى خطة المخطط المناخي المحلي، حيث أنه يركّز على تقليل انبعاثات الكربون، ترشيد استهلاك الطاقة، وزيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة.

وأشار المهندس أنور إلى أبرز النتائج التي تم تحقيقها من خلال مخطط الانتقال الطاقي والمناخي لبلدية تونس، والذي شمل تنفيذ مشاريع رائدة كتركيب الألواح الشمسية على المباني العامة، وإنشاء محطات شحن للسيارات الكهربائية، واعتماد وسائل نقل كهربائية داخل الخدمات البلدية.

وأكد أهمية التكامل في الحوكمة بين المستويين المحلي والمركزي، ما يتطلب تنسيقًا فعالًا بين البلديات والوزارات لضمان فعالية التنفيذ، مشيرًا إلى استفادة بلدية تونس من التجارب العالمية في قوانين البناء الأخضر وتقنيات تجميع مياه الأمطار.

في ختام اللقاء، شكر الدكتور عبد الله ضيف الله الحضور على تفاعلهم ومشاركتهم القيمة، مثنيًا على الدور البارز المهندس أنور المديني في قيادة هذا المشروع. كما أكد على أهمية استمرار هذه اللقاءات لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المختصين في التنمية الحضرية.

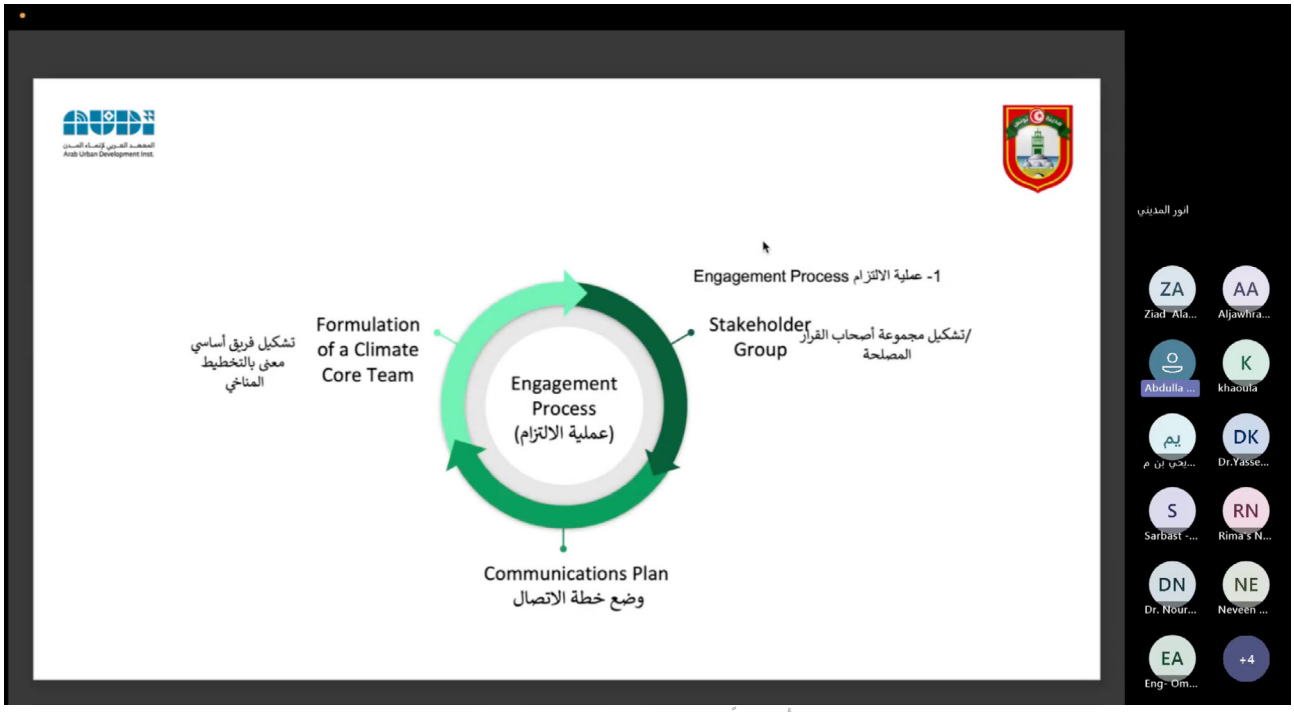

تجربة بلدية تونس في الانتقال الطاقي والتخطيط المناخي، تونس أنموذجاً
٢٠٢٥© المعهد العربي لإنماء المدن

الهيمنة الحضرية في العالم العربي
أسبابها، ومظاهرها، وتداعياتها التنموية

نظّم المعهد العربي لإنماء المدن اللقاء الثالث عشر ضمن سلسلة اللقاءات الشهرية "حراك المدن" مساء يوم الأثنين ٠٥ محرم ١٤٤٦ هـ الموافق ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م ، بحضور عدد من المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية.

استهل اللقاء الدكتور عبد الله ضيف الله، مدير اللقاء وأستاذ التخطيط العمراني، بنبذة تعريفية عن سلسلة لقاءات "حراك المدن"، مشيرًا إلى أهميتها في إثراء النقاش بين المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية في الدول العربية كافة. وأكد على أهمية هذه اللقاءات في تسليط الضوء على مشاريع التنمية الحضرية الريادية، وتبادل الأفكار حول آليات العمل ومقومات النجاح.

افتُتِح اللقاء بعرض قدّمته المهندسة إيمان إبراهيم ملكاوي، باحثة في التخطيط العمراني، حاصلة على بكالوريوس في تخطيط وتصميم المدن من جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية،

لقاء افتراضي بعنوان

الهيمنة الحضرية في العالم العربي:
أسبابها، ومظاهرها، وتداعياتها التنموية.

ضيف اللقاء
م. إيمان إبراهيم ملكاوي
باحثة متخصصة بقضايا الهيمنة الحضرية وتحقيق التنمية المتوازنة في المدن.

اللقاء الرابع عشر من سلسلة لقاءات "حراك المدن" حول الهيمنة الحضرية في العالم العربي: أسبابها، ومظاهرها، وتداعياتها التنموية

٢٠٢٥© المعهد العربي لإنماء المدن

وماجستير في التخطيط العمراني من جامعة القاهرة، وتعمل في مجال الدراسات الحضرية وإعداد المخططات والمشاريع المعمارية.

استعرضت المهندسة إيمان الخلفيات التاريخية والسياسية لظاهرة الهيمنة الحضرية، المتمثلة في التركز المفرط للموارد والفرص في المدن الكبرى، لا سيما العواصم، على حساب المدن المتوسطة والصغيرة، مشيرة إلى أن أسبابها تتجاوز الجوانب الاقتصادية لتشمل النظم المركزية وضعف التخطيط الإقليمي وتفضيل الاستثمارات للمراكز الكبرى.

وأوضحت أن هذه الهيمنة تظهر في عدة مظاهر ملموسة، منها: اختلال توزيع السكان، تمركز المؤسسات والفرص الوظيفية في المدن الكبرى، تفاوت مستويات الخدمات والبنية التحتية، وهجرة الكفاءات من المناطق الطرفية إلى المراكز، مما يعمّق من الفوارق التنموية.

وأكدت المهندسة ملكاوي أن معالجة الهيمنة الحضرية تتطلب رؤية استراتيجية تعزز دور المدن الثانوية، وتدعم التخطيط المتوازن، وتحفّز الاستثمار في الأقاليم الأقل نموًا، مع ضرورة إشراك المجتمع المحلي وربط السياسات بأهداف التنمية المستدامة في المدينة.

في ختام اللقاء، شكر الدكتور عبد الله ضيف الله الحضور على تفاعلهم ومشاركتهم القيمة، مثنيًا على الدور البارز للمهندسة إيمان إبراهيم ملكاوي

في قيادة هذا المشروع. كما أكد على أهمية استمرار هذه اللقاءات لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المختصين في التنمية الحضرية.

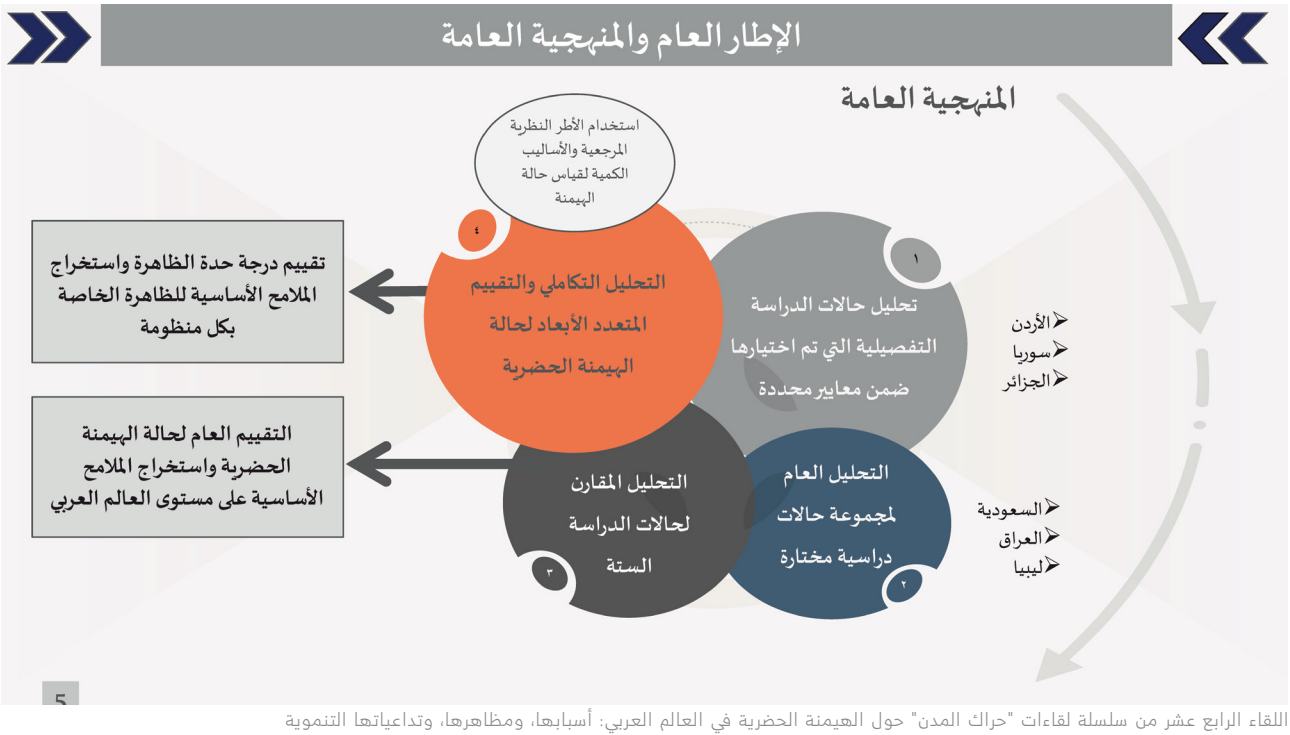

اللقاء الرابع عشر من سلسلة لقاءات "حراك المدن" حول الهيمنة الحضرية في العالم العربي: أسبابها، ومظاهرها، وتداعياتها التنموية
٢٠٢٥© المعهد العربي لإنماء المدن

MUDUNUNA

تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من
خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع
araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban
@arab_urban_sa
/araburban
/araburban
/@arab_urban

يمكنكم مسح الرمز لقراءة
الأعداد السابقة من مدننا

١١٤٥٢ Riyadh
Kingdom of Saudi Arabia

P.O Box ٦٨٩٢,
Diplomatic Quarter

T. +٩٦٦١١٤٨٠٢٦٩٨
mudununa@araburban.org

جميع الحقوق محفوظة
©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن